الجزائر

تقييم عدالة النوع الاجتماعي

هل يدعم القانون المساواة بين الجنسين والحماية من العنف؟

© UNFPA Algeria

يتيح المُلخص المصنف بحسب رموز لونية أدناه مقارنة بين القوانين الوطنية المذكورة في فصل الدولة، والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وتوصيات لجنة الأمم المتحدة للقضاء على العنف ضد المرأة، والتوصيات الصادرة للدولة بموجب الاستعراضات الدورية الشاملة ذات الصلة.

نعم
القانون يكفل المساواة بين الجنسين و/أو الحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي وهو متسق إلى حدّ كبير مع المعايير الدولية. لا يعني التصنيف الأخضر أن القانون مثالي، أو أن عدالة النوع الاجتماعي قد تحققت بالكامل في القضية المعنية.

جزئياً
تم تناول بعض جوانب عدالة النوع الاجتماعي في القانون، ولكن لا تزال هناك أوجه انعدام مساواة كبيرة.

كلا
لا ينص القانون على المساواة بين الجنسين و/أو لا يتوفر الحدّ الأدنى من الحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي.

لا توجد بيانات أو المعلومات المتوفرة غير كافية.

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة "سيداو"

صادقت الجزائر على اتفاقية "سيداو" في عام1996 مع تحفظها على المادة2 (تدابير السياسة العامة) والمادة 15 (4) (حرية اختيار محل السكن والإقامة)، والمادة16 (المساواة في الزواج والحياة الأسرية) والمادة29 (إدارة الاتفاقية والتحكيم في المنازعات).

الدستور

تنص المادة 32 من دستور 2016 على أن كل المواطنين سواسية أمام القانون. ولا يمكن أن يتذرع بأي تمييز يعود سببه إلى المولد أو العرق أو الجنس أو الرأي أو أي شرط أو ظرف آخر شخصي أو اجتماعي.
تشير المادة34 إلى المساواة في الحقوق والواجبات لجميع المواطنين، رجالاً ونساءً.

قانون الجنسية

الجنسية
تتمتع النساء بالمساواة بموجب قانون الجنسية. للنساء والرجال نفس الحقوق فيما يتعلق بنقل جنسيتهما إلى الطفل أو الزوج.

الجزائر

القوانين الجنائية

العنف الأسري
تم تجريم العنف الأسري بموجب القانون رقم ١٥-١٩ الصادر في ٣٠ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٥ المعدل لقانون العقوبات. وزادت العقوبات المفروضة على بعض جرائم قانون العقوبات التي تشمل الأزواج. ومع ذلك، لا يوجد قانون بشأن أوامر الحماية من العنف الأسري أو أوامر التقييد.

الإجهاض للناجيات من الاغتصاب
يحظر الإجهاض بموجب المواد ٣٠٤-٣١٣ بما في ذلك النساء اللواتي تعرضن للاغتصاب. صدرت فتوى في عام ١٩٩٨ تسمح بالإجهاض للناجيات من الاغتصاب في بعض الحالات، ويسمح قانون الصحة العامة بالإجهاض إذا كان ضروريا لصحة المرأة العقلية.

ختان الإناث
لا يمارس ختان الإناث عادة في الجزائر. قد توجد بعض الحالات في تجمعات المهاجرين. ولا يوجد أي حظر قانوني ضد ختان الإناث.

الإغتصاب الزوجي
الاغتصاب الزوجي غير مُجرّم.

التحرش الجنسي
يتم تجريم التحرش الجنسي بموجب المادتين ٣٣٣ مكرر و٣٤١ مكرر من قانون العقوبات.

الإتجار بالأشخاص
تجرم جميع أشكال الإتجار بالبشر بموجب المادة ٣٠٣ من قانون العقوبات. لكن لا يوجد في الجزائر قانون شامل لمكافحة الإتجار يتناول تدابير الوقاية والحماية.

الإغتصاب (غير الزوج)
يجرم قانون العقوبات رقم ٦٦-١٥٦ لعام ١٩٦٦ الاغتصاب. يعتبر الاغتصاب جريمة ضد الأسرة والأخلاق.
وعقوبة الاغتصاب هي السجن لمدة تتراوح بين خمس وعشر سنوات، وإذا ارتكب الاغتصاب ضد قاصر فتكون العقوبة السجن من عشر سنوات إلى ٢٠ سنة.

جرائم الشرف (العذر المخفف)
تنص المادة ٢٧٩ من قانون العقوبات على أن يستفيد مرتكب القتل أو الجرح من الأعذار المخففة إذا ارتكبها أحد الزوجين بحق الزوج الآخر في اللحظة التي يفاجئه فيها في حالة تلبس بالزنا.

العمل بالجنس و قوانين مكافحة البغاء
تحظر المواد ٣٤٣-٣٤٧ من قانون العقوبات البغاء.

تبرئة المغتصب عن طريق الزواج
تبرئ المادة ٣٢٦ كل من خطف قاصرا لم تكمل ١٨ سنة وذلك بغير عنف أو تهديد أو تحايل، إذا تزوجها لاحقاً. وإذا تزوجت الضحية خاطفها فلا يمكن مقاضاة الجاني إلا في حال إبطال الزواج.

الزنا
يُعد الزنا جريمة بموجب المادة ٣٣٩ من قانون العقوبات.

التوجّه الجنسي
يعتبر السلوك المثلي بالتراضي بين البالغين جريمة بموجب المادتين ٣٣٣ و٣٣٨ من قانون العقوبات. ويعاقب كل من ارتكب الفعل المثلي بالحبس بين شهرين وسنتين، وبغرامة.

قوانين الأحوال الشخصية

الحد الأدنى لسن الزواج
يحدد قانون الأسرة سن الزواج للذكور والإناث بـ ١٩ سنة. ولكن في بعض الحالات الاستثنائية، يجوز للقاضي الموافقة على زواج من هم دون السن ١٩ سنة.

الوصاية على الأطفال
للأب حقوق الولاية (الوصاية) على أطفاله حتى بعض الطلاق. ومع ذلك، في بعض الظروف، قد تتولى الأم أيضًا الوصاية.

ولاية الرجال على النساء
منذ مراجعة قانون الأسرة في عام ٢٠٠٥، تم تقليص دور الولي الذكر إلى دور رمزي في الموافقة على عقد الزواج. ويتوجب حضور ولي أمر العروس عند عقد الزواج. ولا يستطيع ولي أمر المرأة تزويجها من شخص لا تريده ولا يحق له الاعتراض على زواجها.

حضانة الأطفال
في حالة الطلاق، تُمنح الحضانة للأم ما لم يكن ذلك في مصلحة الطفل الفضلى. ويجوز منح الأم حضانة أبنائها حتى يبلغوا سن العاشرة وبناتها حتى يبلغوا سن الزواج.

الزواج والطلاق
يمكن لكل من الزوجين أن ينص على شروط في عقد الزواج. يجب على الزوج أن ينفق على زوجته. لا تتمتع المرأة بحقوق متساوية في الطلاق. ويمكن للرجل أن يسعى للطلاق دون إبداء أية أسباب. وإذا أرادت المرأة الطلاق دون وجود مبررات أو أسباب، ودون موافقة الزوج، فلابد من أن تسدد تعويضًا للزوج.

الميراث
يطبق قانون الأسرة قواعد الشريعة في الميراث. للمرأة الحق في الميراث ولكن في كثير من الحالات تتلقى أقل من الرجل. تتلقى البنات نصف الحصة التي يتلقاها الأبناء.

تعدد الزوجات
يسمح قانون الأسرة بتعدد الزوجات. يجب أن توافق الزوجة على أن يتخذ الزوج زوجة جديدة. ويجب أن تتأكد المحكمة من وجود "المبرر الشرعي" الذي يبرر رغبته في الزواج من امرأة أخرى، وأنه يملك القدرة المالية التي تمكنه من الإنفاق على الزوجة الثانية.

قوانين العمل

الحق في الأجر المتساوي عن نفس العمل الذي يقوم به الرجل
تطالب المادة ٨٤ من قانون العمل أرباب العمل بدفع أجر متساوي للعاملين من الذكور والإناث.

عاملات المنازل
لدى عاملات المنازل حماية قانونية بموجب قانون العمل ونظام الحماية الاجتماعية الوطني.

الفصل من العمل بسبب الحمل
لا يوجد نص في قانون العمل يحظر على وجه التحديد الفصل من العمل بسبب الحمل. ولكن في هذه الحالة يمكن اعتبار الفصل بمثابة تمييز غير قانوني أو فصل غير عادل.

إجازة الأمومة مدفوعة الأجر
للنساء الحق في ١٤ أسبوعا (٩٨ يوما) إجازة أمومة بما يتوافق مع معايير اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٣، وهي إجازة مدفوعة الأجر بالكامل تدفعها الحكومة من خلال نظام التأمين الاجتماعي، بموجب المادتان ٢٨ و٢٩ من قانون رقم ٨٣-١١ لعام ١٩٨٣.

القيود القانونية على عمل النساء
أزيلت معظم القيود المفروضة على توظيف النساء في الصناعات، بناء على نوع الجنس أو النوع الاجتماعي. تحظر المادة ٢٩ من قانون العمل توظيف النساء في العمل الليلي، ما لم يتم منح استثناء خاص.

البحرين

© rawpixel/123RF

تقييم عدالة النوع الاجتماعي

هل يدعم القانون المساواة بين الجنسين والحماية من العنف؟

يتيح المُلخص المصنف بحسب رموز لونية أدناه مقارنة بين القوانين الوطنية المذكورة في فصل الدولة، والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وتوصيات لجنة الأمم المتحدة للقضاء على العنف ضد المرأة، والتوصيات الصادرة للدولة بموجب الاستعراضات الدورية الشاملة ذات الصلة.

نعم
القانون يكفل المساواة بين الجنسين و/أو الحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي وهو متسق إلى حدّ كبير مع المعايير الدولية. لا يعني التصنيف الأخضر أن القانون مثالي، أو أن عدالة النوع الاجتماعي قد تحققت بالكامل في القضية المعنية.

جزئياً
تم تناول بعض جوانب عدالة النوع الاجتماعي في القانون، ولكن لا تزال هناك أوجه انعدام مساواة كبيرة.

كلا
لا ينص القانون على المساواة بين الجنسين و/أو لا يتوفر الحدّ الأدنى من الحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي.

لا توجد بيانات أو المعلومات المتوفرة غير كافية.

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة "سيداو"

انضمت البحرين إلى اتفاقية "سيداو" في عام2002 وهي متحفظة على المادة2 (تدابير السياسة العامة)، والمادة 9 (2) (المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة في الجنسية)، والمادة15 (4) (حرية اختيار المسكن والإقامة) والمادة 16 (المساواة في الزواج والحياة الأسرية)، والمادة29 (1) (تفسير وتطبيق الاتفاقية والتحكيم في حالة النزاع).

الدستور

تنص المادة 18 من الدستورعلى أن الناس سواسية في الكرامة الإنسانية، ويتساوى المواطنون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة. لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة.

قانون الجنسية

الجنسية
لا تتمتع النساء بنفس حقوق الرجال في نقل الجنسية لأطفالهن وأزواجهن. يمكن للرجال نقل الجنسية لأطفالهم تلقائياً. يمكن للأمهات البحرينيات أن ينقلن جنسيتهن إلى أطفالهن إذا ولد الطفل من أب مجهول أو إذا ولد من أب لم يثبت وضعه القانوني.

البحرين

القوانين الجنائية

العنف الأسري
تتمتع النساء والفتيات بالحماية بموجب قانون الحماية من العنف الأسري، رقم 17 لعام 2015. يمكن تعزيز القانون من خلال توضيح ما إذا كان الاغتصاب الزوجي مُجرم كشكل من أشكال العنف الأسري.

الإغتصاب الزوجي
الاغتصاب الزوجي غير مُجرّم.

الإغتصاب (غير الزوج)
ينص المرسوم بقانون العقوبات رقم 15 لعام 1976 على عقوبة السجن مدى الحياة لأي شخص يعتدي جنسياً على المرأة دون رضاها. وتكون العقوبة الإعدام أو السجن مدى الحياة إذا كان سن الضحية أقل من 16 عاماً.

تبرئة المغتصب عن طريق الزواج
تعفي المادة 353 من قانون العقوبات الجاني من العقوبة في جرائم الاغتصاب أو الاعتداء الجنسي أو الأفعال المخلة بالآداب من الملاحقة الجنائية إذا تزوجت الضحية الجاني.

الإجهاض للناجيات من الاغتصاب
يسمح قانون العقوبات بالإجهاض تحت الإشراف الطبي بموجب المادة 321 من قانون العقوبات. للمرأة الحق في الإجهاض إذا أثبت الطبيب أن حياتها في خطر. ومع ذلك، لا يوجد أي حكم يسمح بالإجهاض في حالات الاغتصاب.

التحرش الجنسي
رغم عدم وجود جريمة تحرش جنسي في قانون العمل رقم 36 لعام 2012، يعاقب قانون الخدمة المدنية على التحرش الجنسي في أماكن العمل. يجرم قانون العقوبات أعمال الفجور والاعتداء (المادة 344 وما بعدها من قانون العقوبات).

جرائم الشرف (العذر المخفف)
تسمح المادة 334 من قانون العقوبات بتخفيف عقوبة من فاجأ زوجه (زوج أو زوجة) متلبسا بجريمة الزنا فقتله وشريكه في الحال أو اعتدى عليهما اعتداء أفضى إلى الموت.

الزنا
يُعد الزنا جريمة بموجب المادة 316 من قانون العقوبات.

ختان الإناث
ختان الإناث لا يُمارَس في البحرين، وإن وقعت حالاتٍ نادرة جدًا في الماضي. بكل الأحوال، يندرج الختان ضمن جرائم الاعتداء على الأشخاص بموجب المادة 337 في قانون العقوبات.

الإتجار بالأشخاص
يحظر قانون مكافحة الإتجار بالأشخاص رقم 1 لعام 2008 جميع أشكال الإتجار بالأشخاص وينص على السجن لمدة تتراوح بين ثلاث سنوات و15 سنة.

العمل بالجنس و قوانين مكافحة البغاء
يُجرّم البغاء بموجب المواد 324-330 من قانون العقوبات.

التوجّه الجنسي
لا يوجد حظر صريح على السلوك المثلي في قانون العقوبات. ويغيب الوضوح إزاء فرض قانون العقوبات على وقائع الفجور أو السلوك الخادش للحياء لتجريم السلوك المثلي بالتراضي أو التعبير عن التوجه الجنسي.

قوانين الأحوال الشخصية

الحد الأدنى لسن الزواج
السن القانوني للزواج هو 16 سنة للإناث. ولا يجوز تزويج الفتاة التي يقل سنها عن 16 سنة إلا بإذن من المحكمة التي يجب أن تتحقق من ملائمة الزواج قبل منح الإذن.

ولاية الرجال على النساء
يتيح قانون الأسرة تدابير حماية للنساء الخاضعات لولاية الرجال. يمكن للمرأة الشيعية البالغة إبرام عقد زواجها بنفسها دون ولي. ولا يمكن للولي أن يجبر المرأة على الزواج أو أن يعارض زواجها دون سبب مشروع.

الزواج والطلاق
ينص قانون الاسرة، رقم 19 لعام 2017 على حقوق وواجبات مشتركة بين الزوجين. للزوج الحق في الطلاق بإرادته. للزوجة الحق بالخلع، ولكن مقابل التخلي عن الصداق.

تعدد الزوجات
مسموح بتعدد الزوجات في قانون الأسرة. يجب على الزوج أن يعلن عدد زوجاته في عقد الزواج.

الوصاية على الأطفال
الأب هو الوصي على أطفاله.

حضانة الأطفال
تتمتع الأمهات بحقوق محدودة في الحضانة، والتي يتم تحديدها بشكل مختلف للمجتمعات السنية والشيعية.

الميراث
وفقا لقانون الأسرة، تطبق أحكام الشريعة في الميراث. للمرأة الحق في الميراث ولكن في كثير من الحالات تتلقى أقل من الرجل. تتلقى البنات نصف الحصة التي يتلقاها الأبناء.

قوانين العمل

الحق في الأجر المتساوي عن نفس العمل الذي يقوم به الرجل
تنص المادة 39 من قانون العمل على: "يحظر التمييز في الأجور لمجرد اختلاف الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة".

عاملات المنازل
لدى عاملات المنازل بعض حقوق العمال. يعاقب مرسوم وزاري صاحب العمل الذي يحتجز جواز سفر العامل. تشمل حقوق عاملات المنازل الحصول على الوساطة في منازعات العمل والحق في أن يتم تزويدهن بعقد عمل.

الفصل من العمل بسبب الحمل
من غير القانوني بموجب قانون العمل رقم 36 لعام 2012 فصل العمال بسبب جنس العاملة أو المسؤوليات الأسرية أو الحمل أو الولادة أو الرضاعة.

إجازة الأمومة مدفوعة الأجر
ينص قانون العمل رقم 36 لعام 2012 على حق المرأة في إجازة الأمومة بأجر كامل لمدة ستين يومًا.
وهذا أقل من معيار منظمة العمل الدولية الذي يبلغ 14 أسبوعًا.

القيود القانونية على عمل النساء
تسمح المادة 31 من قانون العمل رقم 36 لعام 2012 لوزير العمل بتحديد المهن التي يحظر توظيف النساء فيها. يحظر قرار وزير العمل رقم 23 لعام 2013 تشغيل النساء في العمل الذي لا يتناسب مع طبيعتهن الفسيولوجية.

جيبوتي

تقييم عدالة النوع الاجتماعي

هل يدعم القانون المساواة بين الجنسين والحماية من العنف؟

© UNDP

يتيح المُلخص المصنف بحسب رموز لونية أدناه مقارنة بين القوانين الوطنية المذكورة في فصل الدولة، والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وتوصيات لجنة الأمم المتحدة للقضاء على العنف ضد المرأة، والتوصيات الصادرة للدولة بموجب الاستعراضات الدورية الشاملة ذات الصلة.

نعم
القانون يكفل المساواة بين الجنسين و/أو الحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي وهو متسق إلى حدّ كبير مع المعايير الدولية. لا يعني التصنيف الأخضر أن القانون مثالي، أو أن عدالة النوع الاجتماعي قد تحققت بالكامل في القضية المعنية.

جزئياً
تم تناول بعض جوانب عدالة النوع الاجتماعي في القانون، ولكن لا تزال هناك أوجه انعدام مساواة كبيرة.

كلا
لا ينص القانون على المساواة بين الجنسين و/أو لا يتوفر الحدّ الأدنى من الحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي.

لا توجد بيانات أو المعلومات المتوفرة غير كافية.

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة "سيداو"

صدقت جيبوتي على اتفاقية سيداو في عام 1998 دون تحفظات.

الدستور

تنص المادة 10 من دستور عام 1992 على أن الدولة تكفل المساواة أمام القانون بغض النظر عن اللغة، أو الأصل، أو العرق، أو الجنس، أو الدين.

قانون الجنسية

الجنسية

لا يوجد أي تمييز فيما يتعلق بالحصول على الجنسية عملاً بقانون الجنسية لعام 2004.

جيبوتي

القوانين الجنائية

العنف الأسري
يجرم قانون العقوبات لعام ١٩٩٥ أعمال العنف. ومع ذلك، ليس في جيبوتي قانون منفصل يجرِّم العنف الأسري على وجه التحديد.

الإجهاض للناجيات من الاغتصاب
الإجهاض الذي لا يكون لأغراض علاجية هو جريمة جنائية بموجب المواد ٤٤٧-٤٤٨ من قانون العقوبات، بما في ذلك للناجيات من الاغتصاب.

ختان الإناث
يجرم قانون رقم ٥٥ لعام ٢٠٠٩ ختان الإناث، حيث تعاقب المادة ٣٣٣ ذلك الفعل بالسجن خمس سنوات وبغرامة، على من ينفذ عمليات ختان للإناث. كما ينص القانون على عقوبة بالسجن أقصاها سنة واحدة وغرامة، على كل من لا يبلغ السلطات عن ختان الإناث.

الإغتصاب الزوجي
يُعرّف الاغتصاب بموجب المادة ٣٤٣ في قانون العقوبات بأنه فعل إيلاج جنسي ارتكبه شخص ضد شخص آخر عن طريق العنف أو الإكراه أو التهديد. وقد تعتبر المحاكم الاغتصاب الزوجي جريمة. ومع ذلك، فنادرا ما تتم ملاحقات قضائية على جريمة الاغتصاب الزوجي.

التحرش الجنسي
قد تغطي الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات بعض أشكال التحرش الجنسي. فالمواد ٤٣٠-٤٣١ من قانون العقوبات تجرّم الأقوال الجارحة في العلن بالحبس ستة أشهر وبغرامة.

الإتجار بالأشخاص
يجرم القانون رقم ١٣٣ لعام ٢٠١٦ بشأن مكافحة الإتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين أعمال الإتجار، وينص على تدابير للوقاية والحماية.

الإغتصاب (غير الزوج)
يعاقب على الاغتصاب باستخدام العنف أو التقييد أو التهديد بالسجن لمدة أقصاها عشر سنوات أو السجن ١٢ سنة إذا تواجدت ظروف مشددة.

جرائم الشرف (العذر المخفف)
لا يوجد أي حكم محدد في قانون العقوبات يبرئ مرتكبي جرائم الشرف أو يخفض العقوبات عليها.

العمل بالجنس و قوانين مكافحة البغاء
يجرّم البغاء بموجب المواد ٣٩٤-٣٩٨ من قانون العقوبات. قد ترد النساء اللواتي يبعن الجنس من الإبلاغ عن الاغتصاب أو العنف لأنهن يخاطرن بالمقاضاة على بيع خدمات جنسية.

تبرئة المغتصب عن طريق الزواج
لا توجد مواد بعينها في قانون العقوبات تبرئ مرتكبي جرائم الشرف الذين يتزوجون ضحاياهم.

الزنا
لا يوجد أي نص في قانون العقوبات يحظر أو يجرم الزنا.

التوجّه الجنسي
لا يوجد في قانون العقوبات حظر صريح للسلوك المثلي. وثمة نقص في المعلومات حول تطبيق القوانين الجنائية التي تُجرم السلوك المثلي بالتراضي أو تُجرّم التعبير عن التوجه الجنسي.

قوانين الأحوال الشخصية

الحد الأدنى لسن الزواج
بموجب المواد ١٣ و١٤ من قانون الأسرة، رقم ١٥٢ لعام ٢٠٠٢، فالحد الأدنى لسن الزواج بالنسبة لكل من الرجال والنساء هو ١٨ سنة، ولكن القاصر يمكن أن تتزوج إن توفرت موافقة ولي الأمر أو القاضي في حال عدم موافقة ولي الأمر.

الوصاية على الأطفال
يمتلك الأب الحق في القرارات المتعلقة بتعليم وتنشئة الأطفال.

ولاية الرجال على النساء
تنص المادة ٧ من قانون الأسرة على أن يكون الزواج بموافقة كلا الزوجين وولي أمر المرأة.

حضانة الأطفال
للأم حق الحضانة ويمكن منح أي من الوالدين الحضانة بعد الطلاق. ويقرر القاضي حق الحضانة على أساس المصلحة الفضلى للطفل. تفقد الأم الحاضنة حضانتها إذا تزوجت، ما لم تقرر المحكمة أن من مصلحة الطفل الفضلى منح الحضانة للمرأة المتزوجة أو إذا كان الزوج الجديد من محارم الطفل.

الزواج والطلاق
لا تتمتع النساء بحقوق متساوية في الزواج والطلاق. يقع على عاتق الزوجة واجب طاعة زوجها ويجب على الزوج الإنفاق على الزوجة. يجوز للزوج طلب الطلاق دون إبداء أسباب. ويجوز للزوجة طلب الطلاق دون أسباب عن طريق التنازل عن حقوقها المالية.

الميراث
بموجب قانون الأسرة، تطبق قواعد الشريعة في الميراث. للمرأة الحق في الميراث ولكن في كثير من الحالات تتلقى أقل من الرجل. تتلقى البنات نصف الحصة التي يتلقاها الأبناء.

تعدد الزوجات
تسمح المادة ٢٢ من قانون الأسرة بتعدد الزوجات، مع مراعاة القيود.

قوانين العمل

الحق في الأجر المتساوي عن نفس العمل الذي يقوم به الرجل
تنص المادة ١٣٧ من قانون العمل، رقم ١٣٣ لعام ٢٠٠٦ على الحق في الأجر المتساوي.

عاملات المنازل
لا تتوفر معلومات.

الفصل من العمل بسبب الحمل
تنص المادة ١١٤ من قانون العمل على أنه لا يجوز أن تفصل امرأة من العمل بسبب الحمل.

إجازة الأمومة مدفوعة الأجر
تنص المادة ١١٣ من قانون العمل على أن للنساء الحق في إجازة الأمومة ١٤ أسبوعاً بأجر كامل، يدفع النصف من قبل الحكومة والنصف الآخر من قبل رب العمل.

القيود القانونية على عمل النساء
هناك بعض القيود على عمل النساء. وتنص المادة ١١٢ من قانون العمل على أنه لا يمكن للنساء أن يعملن في وظائف معروفة بأنها فوق طاقتهن، ويجب تعيين النساء في أعمال مناسبة لطاقتهن على التحمل.

© UNDP

مصر

تقييم عدالة النوع الاجتماعي

هل يدعم القانون المساواة بين الجنسين والحماية من العنف؟

يتيح المُلخص المصنف بحسب رموز لونية أدناه مقارنة بين القوانين الوطنية المذكورة في فصل الدولة، والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وتوصيات لجنة الأمم المتحدة للقضاء على العنف ضد المرأة، والتوصيات الصادرة للدولة بموجب الاستعراضات الدورية الشاملة ذات الصلة.

نعم
القانون يكفل المساواة بين الجنسين و/أو الحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي وهو متسق إلى حدّ كبير مع المعايير الدولية. لا يعني التصنيف الأخضر أن القانون مثالي، أو أن عدالة النوع الاجتماعي قد تحققت بالكامل في القضية المعنية.

جزئياً
تم تناول بعض جوانب عدالة النوع الاجتماعي في القانون، ولكن لا تزال هناك أوجه انعدام مساواة كبيرة.

كلا
لا ينص القانون على المساواة بين الجنسين و/أو لا يتوفر الحدّ الأدنى من الحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي.

لا توجد بيانات أو المعلومات المتوفرة غير كافية.

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة "سيداو"

صادقت مصر على اتفاقية "سيداو" في عام 1981 مع التحفظ على المادة2 (تدابير السياسات العامة)، والمادة 16 (المساواة في الزواج والحياة الأسرية)، والمادة 29(2) (إدارة الاتفاقية والتحكيم في المنازعات). وسحبت مصر تحفظها على المادة 9 (2) في عام 2004

الدستور

يضم دستور مصر لسنة 2014 أكثر من 20 مادة تتناول حقوق المرأة بما يضمن تكافؤ الفرص، ومنع التمييز، والحماية من جميع أشكال العنف، وتمكين المرأة والفتاة والالتزام بتوفير الرعاية في المراحل العمرية المختلفة.

قانون الجنسية

الجنسية

تم تعديل قانون الجنسية لعام 1975 في 2004 ومنح النساء المصريات المتزوجات من غير المصريين الحق في نقل الجنسية المصرية للأبناء. ما زال القانون يقيد النساء المصريات من نقل الجنسية لأزواجهن المولودين في الخارج.

مصر

القوانين الجنائية

العنف الأسري
لا يوجد قانون محدد بشأن العنف الأسري. بعض جرائم العنف الأسري يُعاقب عليها بموجب قانون العقوبات، والقانون رقم ٦ لسنة ١٩٩٨، لكن فقط إذا تعدّى الضرب الحدود المسموحة للتأديب، بحسب تقدير القاضي، وإذا كانت الجروح ظاهرة لدى التبليغ بالواقعة في قسم الشرطة.

الإجهاض للناجيات من الاغتصاب
يحظر الإجهاض بموجب المواد ٢٦٠-٢٦٤ من قانون العقوبات. وفى عام ١٩٩٨ صدرت فتوى بشأن الاغتصاب نصت على ضرورة أن يتاح للنساء المغتصبات الإجهاض في الشهور الأولى من الحمل.

ختان الإناث
تم تجريم ختان الإناث منذ ٢٠٠٨. يعتبر قانون العقوبات أن الختان عاملاً مشدداً في جريمة التسبب في إصابات جسدية متعمدة. تم تعديل قانون العقوبات في عام ٢٠١٦ لزيادة العقوبات على ختان الإناث فأصبح يُعاقب عليه بالسجن بين خمس وسبع سنوات.

الإغتصاب الزوجي
الاغتصاب الزوجي غير مُجرّم. لا يعتبر الاغتصاب الزوجي جريمة بموجب المبدأ الدستوري القائل بأنه لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص قانون.

التحرش الجنسي
عدّل القانون رقم ٥٠ لسنة ٢٠١٤ (المواد ٣٠٦ مكرر (أ) و٣٠٦ مكرر (ب)) بعض أحكام قانون العقوبات إذ أدخل عقوبات على التحرش الجنسي تشمل السجن والغرامة.

الإتجار بالأشخاص
يكفل القانون رقم ٦٤ لعام ٢٠١٠ بشأن مكافحة الإتجار بالبشر تدابير شاملة للتصدي للإتجار بالبشر.

الإغتصاب (غير الزوج)
تجرم المادة ٢٦٧ من قانون العقوبات رقم ٥٨ لعام ١٩٣٧ الاغتصاب (ممارسة الجنس مع أنثى بغير رضاها). تجرم المواد ٢٦٨ و ٢٦٩ الاعتداء الجنسي.

جرائم الشرف (العذر المخفف)
تنص المادة ٢٧٣ من قانون العقوبات على أن الرجل الذي يفاجئ زوجته بارتكاب الزنا وقتلها والشخص الذي ترتكب معه الزنا في حالة تلبس، يستفيد من تخفيف العقوبة بالسجن لمدة أقصاها ثلاث سنوات. وتمكّن المادتان ١٧ و٦٠ من قانون العقوبات أيضًا القاضي من تخفيف الأحكام في جرائم الشرف.

العمل بالجنس و قوانين مكافحة البغاء
يجرم البغاء بموجب قانون مكافحة الدعارة، رقم ١٠ لعام ١٩٦١.

تبرئة المغتصب عن طريق الزواج
ألغيت المادة ٢٩١ من قانون العقوبات في عام ١٩٩٩، والتي كانت تنص على أنه لا عقوبة على المغتصب الذي يتزوج من الضحية.

الزنا
يُعد الزنا مُجرّماً بموجب المواد ٢٣٧ و٢٧٣ والمواد ٢٧٤-٢٧٧ من قانون العقوبات.

قوانين الأحوال الشخصية

الحد الأدنى لسن الزواج
حدد قانون الطفل رقم ١٢٦ لعام ٢٠٠٨ الحد الأدنى لسن الزواج بـ ١٨ سنة.

ولاية الرجال على النساء
في زيجات المسلمين والمسلمات، مطلوب من القضاة اتباع المذهب الحنفي، بموجبه لا تُعد موافقة ولي الأمر مطلبًا واجب الاتباع إذا كانت المرأة بالغة ورشيدة، وإن كان للولي أن يعترض على الزواج بناء على عدد محدود من الأسباب.

الزواج والطلاق
لا تتمتع النساء بحقوق متساوية في الزواج والطلاق. بموجب قانون الأحوال الشخصية للمسلمين، يملك الرجال الحق المنفرد في فسخ الزواج دون اللجوء إلى المحكمة. وللنساء أنواع محدودة من الطلاق الذي لا يمكن الحصول عليه إلا عن طريق المحكمة.

تعدد الزوجات
يُسمح بتعدد الزوجات في قانون الأحوال الشخصية للمسلمين.

الوصاية على الأطفال
الأب هو الوصي على الأطفال حتى وإن كان للأم الحضانة، باستثناء القرارات الخاصة بالتعليم، فتكون مسؤولية ولي الأمر الحاضن.

حضانة الأطفال
بعد الطلاق، تحتفظ النساء بحق الحضانة إلى أن يصل الأطفال سن ١٥ عاماً، ويمكن تمديد المدة إلى أن يبلغ الابن سن الحادية والعشرين أو حتى استكمال المراحل التعليمية أو الزواج.

الميراث
بموجب قانون المواريث، رقم ٧٧ لعام ١٩٤٣، يتبع المواطنون جميعًا – بمن فيهم الطوائف المسيحية – قانون الميراث الإسلامي، وبموجبه يكون للمرأة الحق في الميراث ولكن في كثير من الحالات تتلقى أقل من الرجل. تتلقى البنات نصف الحصة التي يتلقاها الأبناء.

قوانين العمل

الحق في الأجر المتساوي عن نفس العمل الذي يقوم به الرجل
يحظر قانون العمل، رقم ١٢ لعام ٢٠٠٣، التمييز على أساس الجنس في دفع الأجور.

علامات المنازل
قانون العمل لا يغطي عاملات المنازل.

الفصل من العمل بسبب الحمل
يحظر قانون العمل على أرباب العمل فصل النساء بسبب الحمل.

إجازة الأمومة مدفوعة الأجر
يحق للنساء الحصول على إجازة أمومة مدفوعة الأجر لمدة ٩٠ يوماً في القطاع الخاص و١٢٠ يوماً إجازة أمومة مدفوعة الأجر في القطاع العام. يُعد استحقاق القطاع الخاص أقل من معيار منظمة العمل الدولية البالغ ١٤أسبوعاً.

القيود القانونية على عمل النساء
تفرض القرارات الوزارية القيود القانونية التي تمنع النساء من العمل في بعض المهن، بما في ذلك البناء، والتعدين، وأنواع معينة من العمل الليلي، والأعمال التي تعتبر غير لائقة أخلاقيا.

العراق:

© UNDP

تقييم عدالة النوع الاجتماعي

هل يدعم القانون المساواة بين الجنسين والحماية من العنف؟

يتيح المُلخص المصنف بحسب رموز لونية أدناه مقارنة بين القوانين الوطنية المذكورة في فصل الدولة، والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وتوصيات لجنة الأمم المتحدة للقضاء على العنف ضد المرأة، والتوصيات الصادرة للدولة بموجب الاستعراضات الدورية الشاملة ذات الصلة.

نعم
القانون يكفل المساواة بين الجنسين و/أو الحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي وهو متسق إلى حدّ كبير مع المعايير الدولية. لا يعني التصنيف الأخضر أن القانون مثالي، أو أن عدالة النوع الاجتماعي قد تحققت بالكامل في القضية المعنية.

جزئياً
تم تناول بعض جوانب عدالة النوع الاجتماعي في القانون، ولكن لا تزال هناك أوجه انعدام مساواة كبيرة.

كلا
لا ينص القانون على المساواة بين الجنسين و/أو لا يتوفر الحدّ الأدنى من الحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي.

لا توجد بيانات أو المعلومات المتوفرة غير كافية.

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة "سيداو"

انضم العراق إلى اتفاقية "سيداو" في عام1986مع التحفظ على الفقرة (و) والفقرة (ز) من المادة 2 (تدابير السياسة العامة وتعديلات القوانين)، والفقرة (1) والفقرة (2) من المادة 9 (الجنسية) والمادة 16 (الزواج والحياة الأسرية) والفقرة (1) من المادة 29 (إدارة الاتفاقية والتحكيم في المنازعات).

الدستور

تنص المادة 14 من الدستور لعام2005 على أن العراقيون متساوون أمام القانون دون تمييز بسبب الجنس، أو العرق، أو القومية، أو الأصل، أو اللون، أو الدين، أو المذهب، أو المعتقد، أو الرأي، أو الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي.

قانون الجنسية

الجنسية

يمكن للنساء العراقيات نقل الجنسية العراقية لأطفالهن المولودين داخل البلاد، أسوة بالرجال. هناك بعض القيود التي تنطبق على النساء إذا ولد أطفالهن خارج العراق. لا يمكن للمرأة العراقية المتزوجة أن تنقل جنسيتها لزوج أجنبي، كما هو الحال بالنسبة للرجال العراقيين.

العراق

القوانين الجنائية

العنف الأسري
كردستان العراق
تتمتع النساء والفتيات في إقليم كردستان بالحماية بموجب قانون مناهضة العنف الأسري في إقليم كردستان العراق، رقم ٨ لعام ٢٠١١. لا يوجد قانون اتحادي للعنف الأسري. وتنص المادة ٤١ من قانون العقوبات لعام ١٩٦٩ على أن معاقبة الزوجة من جانب الزوج هي ممارسة حق قانوني.

الإجهاض للناجيات من الاغتصاب
تجرم المادة ٤١٧ من قانون العقوبات الإجهاض. لا يوجد استثناء محدد يسمح بالإجهاض للناجيات من الاغتصاب. ويعد ظرفا قضائيا مخففاً إجهاض المرأة نفسها اتقاء للعار إذا كانت قد حملت سفاحًا.

ختان الإناث
كردستان العراق
لا يوجد قانون وطني يحظر ختان الاناث. تعرف المادة ٦ من قانون مناهضة العنف الأسري في كردستان ختان الإناث على أنه شكل من أشكال العنف الأسري وتجرمه.

الإغتصاب الزوجي
الاغتصاب الزوجي غير مُجرّم في قانون العقوبات.

التحرش الجنسي
يحظر قانون العمل التحرش الجنسي في أماكن العمل. يحظر قانون العقوبات في المادتان ٤٠٠ و٤٠٢ بعض أشكال التحرش الجنسي. تتضمن هذه الجرائم ارتكاب فعلًا خادشًا للحياء، والتعرض لامرأة في محل عام بأفعال على وجه يخدش حياءها.

الإتجار بالأشخاص
يحظر الإتجار بالبشر بموجب قانون مكافحة الإتجار بالبشر رقم ٢٨ لعام ٢٠١٢ ويتناول تدابير الحماية والوقاية.

الإغتصاب (غير الزوج)
يجرم الاغتصاب والاعتداء الجنسي في قانون العقوبات، رقم ١١١ لعام ١٩٦٩، المواد ٣٩٣ و٣٩٦. يجوز تطبيق عقوبة الإعدام في بعض الحالات التي توجد فيها ظروف مشددة.

جرائم الشرف (العذر المخفف)
كردستان العراق
تنص المادة ١٢٨ من قانون العقوبات على تخفيض العقوبة لمرتكبي جرائم الشرف. تسمح المادة ٤٠٩ بتخفيف العقوبة لمن فاجأ زوجته في حالة تلبسها بالزنا وقتلها أو اعتدى عليها. لا تطبق العقوبات المخففة لجرائم الشرف في إقليم كردستان العراق.

العمل بالجنس و قوانين مكافحة البغاء
يحظر البغاء بموجب قانون مكافحة البغاء رقم ٨ لعام ١٩٨٨.

تبرئة المغتصب عن طريق الزواج
تسمح المادة ٣٩٨ من قانون العقوبات لمرتكب الاغتصاب بالإفلات من العقوبة عن طريق الزواج من المرأة التي اغتصبها. إذا تزوج الجاني بشكل قانوني من الناجية، فإنّ أي إجراء قانوني تم اتخاذه يصبح لاغيًا، ويتم إيقاف التحقيقات، وإلغاء الحكم إذا كان قد صدر.

الزنا
يعد الزنا جريمة بموجب المادة ٣٧٧ من قانون العقوبات. تعتبر جريمة الزنا التي ترتكبها امرأة جنحة، ويعاقب عليها بالسجن ٣ إلى ٥ سنوات. وتنطبق العقوبة ذاتها إذا ارتكب الزوج الزنا، ولكن فقط إذا ارتكبه في منزل الأسرة.

قوانين الأحوال الشخصية

الحد الأدنى لسن الزواج
وفقاً للمادة ٧ من قانون الأحوال الشخصية، رقم ١٨٨ لعام ١٩٥٩، فإن السن القانونية للزواج هي ١٨ سنة لكل من الرجال والنساء. يمكن تخفيض السن إلى ١٥ سنة بموافقة ولي الأمر وبإذن قضائي.

ولاية الرجال على النساء
لا يشترط وجود الولي الذكر في الزواج للنساء البالغات. ألغى العراق دور الولي في الزواج، باستثناء في حالة زواج القُصر.

الزواج والطلاق
يطلب قانون الأحوال الشخصية من الزوج أن ينفق على زوجته. على الزوجة أن تطيع زوجها. يستطيع الزوج إنهاء الزواج باللجوء إلى الطلاق من جانب واحد دون تحديد أسباب. للزوجة الحق في الطلاق لأسباب محددة. كما يمكنها تقديم طلب للحصول على الخلع بدون أسباب إذا تخلت عن حقوقها المالية.

تعدد الزوجات
كردستان العراق
يسمح قانون الأحوال الشخصية بتعدد الزوجات، المشروط بالحصول على إذن قضائي من المحكمة. تعتبر شروط تعدد الزوجات أكثر صرامة في قانون الأحوال الشخصية وتعديلاته لإقليم كردستان العراق.

الوصاية على الأطفال
الأب هو الوصي القانوني على أولاده القصر.

حضانة الأطفال
في حالات الطلاق، تحصل النساء على حق حضانة الأطفال حتى يبلغوا عشر سنوات ويمكن تمديد هذه الحضانة حتى سن ١٥ سنة.

الميراث
بموجب قانون الأحوال الشخصية، للنساء الحق في الميراث ولكن في كثير من الحالات يتلقين أقل من الرجال. تتلقى البنات نصف الحصة التي يتلقاها الأبناء.

قوانين العمل

الحق في الأجر المتساوي عن نفس العمل الذي يقوم به الرجل
الحق في الأجر المتساوي منصوص عليه في المادة ٥٣ من قانون العمل رقم ٣٧ لعام ٢٠١٥.

عاملات المنازل
تنص المادة ٣ من قانون العمل على أن القانون يغطي عاملات المنازل. يوفر قانون العمل الحماية لعاملات المنازل، بما في ذلك حظر التمييز والعمل الجبري.

الفصل من العمل بسبب الحمل
لا يوجد نص في قانون العمل يحظر على وجه التحديد فصل المرأة من العمل بسبب الحمل. ومع ذلك، يحظر على أرباب العمل التمييز ضد النساء في العمل بموجب المادة ١١ من قانون العمل.

إجازة الأمومة مدفوعة الأجر
بموجب المادة ٨٧ من قانون العمل، يحق للمرأة إجازة أمومة بواقع ١٤ أسبوعا، مدفوعة الأجر من قبل صاحب العمل.

القيود القانونية على عمل النساء
لا يجوز تعيين النساء للقيام بأعمال شاقة محددة وفقا للتعليمات الصادرة بموجب قانون العمل. المرأة ممنوعة من العمل في الليل، مع وجود استثناءات.

الأردن

تقييم عدالة النوع الاجتماعي

هل يدعم القانون المساواة بين الجنسين والحماية من العنف؟

© Fotoluminate/123RF

يتيح المُلخص المصنف بحسب رموز لونية أدناه مقارنة بين القوانين الوطنية المذكورة في فصل الدولة، والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وتوصيات لجنة الأمم المتحدة للقضاء على العنف ضد المرأة، والتوصيات الصادرة للدولة بموجب الاستعراضات الدورية الشاملة ذات الصلة.

نعم
القانون يكفل المساواة بين الجنسين و/أو الحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي وهو متسق إلى حدّ كبير مع المعايير الدولية. لا يعني التصنيف الأخضر أن القانون مثالي، أو أن عدالة النوع الاجتماعي قد تحققت بالكامل في القضية المعنية.

جزئياً
تم تناول بعض جوانب عدالة النوع الاجتماعي في القانون، ولكن لا تزال هناك أوجه انعدام مساواة كبيرة.

كلا
لا ينص القانون على المساواة بين الجنسين و/أو لا يتوفر الحدّ الأدنى من الحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي.

لا توجد بيانات أو المعلومات المتوفرة غير كافية.

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة "سيداو"

صادق الأردن على اتفاقية "سيداو" في عام1992، مع التحفظ على المادة9 (2) والمادة 16 (1)(ج) و(د) و(ز). رفع الأردن تحفظه عن المادة 15(4) في عام2009. وأدى نشر اتفاقية "سيداو" في الجريدة الرسمية في عام2007 إلى منحها قوة القانون.

الدستور

تضمن المادة 6 من دستور 1952 المساواة أمام القانون. لا يتضمن الدستور مادة تتناول التمييز بين الجنسين أو تحظر التمييز ضد المرأة.

قانون الجنسية

الجنسية
بموجب قانون الجنسية رقم 6 لعام 1954، لا يمكن للنساء الأردنيات المتزوجات من غير أردنيين أن ينقلن جنسيتهن إلى أطفالهن أو أزواجهن.

الأردن

القوانين الجنائية

العنف الأسري
تتمتع النساء والفتيات بالحماية بموجب قانون الحماية من العنف الأسري، رقم ١٥ لعام ٢٠١٧. يمكن زيادة تعزيز القانون من خلال توضيح تعريف جرائم العنف الأسري.

الإغتصاب الزوجي
الاغتصاب الزوجي غير مُجرّم.

الإغتصاب (غير الزوج)
يجرم الاغتصاب بموجب المادة ٢٩٢ من قانون العقوبات، رقم ١٦ لعام ١٩٦٠. من واقع أنثى (غير زوجه) بغير رضاها سواء بالإكراه أو بالتهديد أو بالحيلة أو بالخداع عوقب بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة لا تقل عن ١٥ سنة.

تبرئة المغتصب عن طريق الزواج
كانت المادة ٣٠٨ من قانون العقوبات تبرّئ الرجل في حالات الاغتصاب أو الاعتداء الجنسي إذا تزوج من ضحيته. تمت إزالة المادة ٣٠٨ من قانون العقوبات في عام ٢٠١٧.

الإجهاض للناجيات من الاغتصاب
يحظر الإجهاض بموجب المواد ٣٢١-٣٢٥ من قانون العقوبات بما في ذلك للناجيات من الاغتصاب.

التحرش الجنسي
يجرم التحرش الجنسي كسلوك جنسي غير مرغوب بموجب المادتان ٣٠٥ و٣٠٦ من قانون العقوبات. إلا أن نطاق تطبيق القانون غير واضح ولا يتصدى للتحرش عن طريق الإنترنت. تضاعف العقوبات إذا كان الجاني هو صاحب العمل أو المشرف.

جرائم الشرف (العذر المخفف)
عُدلت المادة ٩٨ من قانون العقوبات في عام ٢٠١٧ لمنع تخفيض العقوبات على "جرائم الشرف". لكن لم تُلغ بعد المادة ٣٤٠ من قانون العقوبات، وهي تسمح بتخفيض العقوبات إذا قُتل الزوج أو الزوجة في حال التلبس بالزنا.

جرائم الشرف (الاحتجاز الوقائي)
بموجب قانون منع الجرائم رقم ٧ لعام ١٩٥٤ قد يتم احتجاز النساء والفتيات اللواتي يتعرضن لخطرالموت لأسباب تتعلق بشرف العائلة لحمايتهن في مراكز للاحتجاز. صدرت نظم بإنشاء نظام جديد يطالب النساء والفتيات المعرضات للخطر بالإقامة في دور للرعاية.

الزنا
يُعد الزنا جريمة بموجب المواد ٢٨٢-٢٨٤ من قانون العقوبات.

الإتجار بالأشخاص
يوفر قانون حماية الإتجار بالبشر رقم ٩ لعام ٢٠٠٩ تدابير شاملة للتصدي للإتجار بالبشر.

العمل بالجنس و قوانين مكافحة البغاء
يجرّم البغاء بموجب المواد ٣٠٦-٣١٧ من قانون العقوبات.

ختان الإناث
لا توجد حالات موثقة. ولا يوجد حظر قانوني.

التوجّه الجنسي
لا يوجد حظر صريح على السلوك المثلي في قانون العقوبات. لا تتوفر معلومات حول تطبيق القوانين الجنائية في تجريم الجنس المثلي بالتراضي أو التعبير عن التوجه الجنسي.

قوانين الأحوال الشخصية

الحد الأدنى لسن الزواج
الحد الأدنى لسن الزواج هو ١٨ سنة. ومع ذلك، يحق للقاضي الموافقة على زواج القاصر التي تبلغ من العمر ١٥ سنة أو أكثر.

ولاية الرجال على النساء
يجب وجود ولي ذكر للمرأة غير المتزوجة التي تقل سنّها عن ٤٠ عامًا (سواء كانت مطلقة أو أرملة أو عزباء). مطلوب موافقة الولي على الزواج الأول. ثمة تدابير حماية ضعيفة في القانون للنساء الخاضعات للولاية. يمكن للقاضي إلغاء رفض الولي للزواج.

الزواج والطلاق
لا تتمتع النساء بحقوق متساوية في الزواج والطلاق بموجب قوانين الأحوال الشخصية. يجب على الزوجة أن تقوم بواجبها القانوني المتمثل في طاعة زوجها. ويتحمل الرجال التزامات قانونية بالإنفاق على زوجاتهم وأطفالهم. يسمح القانون للمرأة بإضافة شروط إلى عقد زواجها. يمكن للرجال إنهاء الزواج عن طريق الطلاق من طرف واحد.

تعدد الزوجات
مسموح بتعدد الزوجات في قانون الأحوال الشخصية.

الوصاية على الأطفال
الأب هو الوصي الوحيد للأطفال.

حضانة الأطفال
يحق للأم الحضانة حتى يبلغ الطفل ١٥ سنة. تفقد الأم الحضانة إذا تزوجت من شخص من غير أقارب زوجها السابق.

الميراث
تطبق أحكام الشريعة في الميراث. للمرأة الحق في الميراث ولكن في كثير من الحالات تتلقى أقل من الرجل. تتلقى البنات نصف الحصة التي يتلقاها الأبناء.

قوانين العمل

الحق في الأجر المتساوي عن نفس العمل الذي يقوم به الرجل
ينص الدستور على أن "يتلقى كل عامل أجراً يتناسب مع كمية ونوعية عمله". ومع ذلك، لا يتوفر الحق في تساوي الأجر بين النساء والرجال بموجب قانون العمل رقم ٨ لعام ١٩٩٦.

علامات المنازل
لدى عاملات المنازل بعض الحقوق نتيجة للوائح الصادرة بموجب قانون العمل في عام ٢٠١٨. وتنظم هذه اللوائح ساعات العمل وتسديد الأجور.

الفصل من العمل بسبب الحمل
يحظر على أرباب العمل فصل النساء بسبب الحمل بموجب المادة ٢٧ من قانون العمل.

إجازة الأمومة مدفوعة الأجر
للمرأة الحق في الحصول على إجازة أمومة مدفوعة الأجر (٩٠ يوم إجازة للعاملات في القطاع العام، و ٧٠ يوماً للعاملات في القطاع الخاص). وهذا أقل من معيار منظمة العمل الدولية الذي يبلغ ١٤ أسبوعًا.

القيود القانونية على عمل النساء
تفرض اللوائح الصادرة بموجب قانون العمل قيودا قانونية على توظيف المرأة في بعض المهن التي تعتبر شاقة أو قد تكون فيها مخاطر على الصحة والسلامة. كما يحظر على المرأة العمل الليلي إلا في الأدوار التي يحددها وزير العمل.

© FabioFormaggio/123RF

لبنان

تقييم عدالة النوع الاجتماعي

هل يدعم القانون المساواة بين الجنسين والحماية من العنف؟

يتيح المُلخص المصنف بحسب رموز لونية أدناه مقارنة بين القوانين الوطنية المذكورة في فصل الدولة، والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وتوصيات لجنة الأمم المتحدة للقضاء على العنف ضد المرأة، والتوصيات الصادرة للدولة بموجب الاستعراضات الدورية الشاملة ذات الصلة.

نعم
القانون يكفل المساواة بين الجنسين و/أو الحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي وهو متسق إلى حدّ كبير مع المعايير الدولية. لا يعني التصنيف الأخضر أن القانون مثالي، أو أن عدالة النوع الاجتماعي قد تحققت بالكامل في القضية المعنية.

جزئياً
تم تناول بعض جوانب عدالة النوع الاجتماعي في القانون، ولكن لا تزال هناك أوجه انعدام مساواة كبيرة.

كلا
لا ينص القانون على المساواة بين الجنسين و/أو لا يتوفر الحدّ الأدنى من الحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي.

لا توجد بيانات أو المعلومات المتوفرة غير كافية.

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة "سيداو"

صادق لبنان على اتفاقية "سيداو" في عام1997 مع تحفظات على المادة 9(2) (الحقوق المتساوية فيما يتعلق بجنسية الأطفال) والمادة16 (1) (ج)، و(و)، و(د)، و(ز) (المساواة في الزواج والعلاقات الأسرية)، والمادة29(1) (إدارة الاتفاقية والتحكيم في حالة حدوث نزاع).

الدستور

تنص المادة 7 من الدستور لعام1926على أن كل اللبنانيين سواء لدى القانون وهم يتمتعون بالسواء بالحقوق المدنية والسياسية . ومع ذلك، لا يشير الدستور صراحة إلى المساواة بين الجنسين. لا يحظر الدستور التمييز على أساس نوع الجنس أو النوع الاجتماعي.

قانون الجنسية

الجنسية
لا يمكن للنساء اللبنانيات أن ينقلن جنسيتهن لأطفالهن أو لأزواجهن الأجانب، كما هو الحال بالنسبة إلى الرجال اللبنانيين.

لبنان

القوانين الجنائية

العنف الأسري
تتمتع النساء والفتيات بالحماية بموجب قانون حماية المرأة وسائر أفراد الأسرة من العنف الأسري، رقم ٢٩٣ لعام ٢٠١٤. يمكن تعزيز القانون إذا وضّح ما إذا كان يُجرّم الاغتصاب الزوجي. تمت صياغة مشروع قانون يقترح إدخال تعديلات على القانون، ولكن لم يتم بحثه بعد من قبل البرلمان.

الإغتصاب الزوجي
الاغتصاب الزوجي غير مُجرّم. يستثني تعريف الاغتصاب صراحةً الجماع بالإكراه في إطار الزواج في المادتين ٥٠٣ و٥٠٤ من قانون العقوبات لعام ١٩٤٣.

الإغتصاب (غير الزوج)
يُعد الاغتصاب خارج إطار الزواج جريمة جنائية تقتضي عقوبة لا تقل عن السجن خمس سنوات.

تبرئة المغتصب عن طريق الزواج
كانت المادّة ٥٢٢ من قانون العقوبات تعفي مرتكب جرائم الخطف والزنا من العقاب في حال تزوّج من الضحيّة. تم إلغاء المادة ٥٢٢ في العام ٢٠١٧. ومع ذلك، يتم تبرئة مرتكب الجرائم الجنسية ضد الفتيات إذا تزوج من ضحيته وإذا كانت ملابسات القضية تندرج تحت المادتين ٥٠٥ أو ٥١٨ في قانون العقوبات.

الإجهاض للناجيات من الاغتصاب
يحظر الإجهاض بموجب المواد ٥٣٩-٥٤٦ من قانون العقوبات بما في ذلك في حالات الاغتصاب.

التحرش الجنسي
لا يحظر قانون العمل التحرش الجنسي في أماكن العمل. يتضمن قانون العقوبات معاقبة بعض الأفعال الجرمية التي قد ينطبق عليها وصف التحرش الجنسي، بما في ذلك المواد ٣٨٥، ٥٠٧، ٥١٩، ٥٣٢.

جرائم الشرف (العذر المخفف)
كانت المادة ٥٦٢ من قانون العقوبات تسمح بالعذر المخفف لجرائم "الشرف". ألغيت هذه المادة في العام ٢٠١١.

الزنا
يُعد الزنا جريمة بموجب المواد ٤٨٧- ٤٨٩ من قانون العقوبات.

ختان الإناث
لم يتم التبليغ بحالات ختان إناث. لا يوجد حظر قانوني.

الإتجار بالأشخاص
يحظر القانون رقم ١٦٤ لعام ٢٠١١ كل أشكال الإتجار بالبشر. ومع ذلك، لا يتناول القانون تدابير الوقاية والحماية.

العمل بالجنس و قوانين مكافحة البغاء
البغاء مُجرّم بموجب المادة ٥٢٣ من قانون العقوبات. ويرتبط بيع الجنس غير القانوني في النوادي الليلية بتأشيرة الفنان.

التوجّه الجنسي
تجرّم المادة ٥٣٤ من قانون العقوبات "كل مجامعة على خلاف الطبيعة". وقد استخدمت هذه المادة لتوجيه التهم إلى أشخاص بانتهاج سلوك مثلي. هناك سلسلة من الأحكام الصادرة عن بعض المحاكم تؤيد الموقف القائل بأنه لا ينبغي استخدام المادة ٥٣٤ لمقاضاة السلوك الجنسي بالتراضي بين البالغين.

قوانين الأحوال الشخصية

الحد الأدنى لسن الزواج
لا يوجد قانون يحظر الزواج المبكر. الحد الأدنى لسن الزواج يختلف بين الطوائف الدينية ويضر الفتيات. على الرغم من أن معظم الطوائف الدينية تحدد الحد الأدنى بـ ١٨ سنة للذكور، فإن جميع الطوائف تسمح للفتيات تحت سن ١٨ عامًا بالزواج.

ولاية الرجال على النساء
مطلوب ولي أمر ذكر لإتمام الزيجات عند المسلمين والدروز. يتباين دور الولي للذكر المقبل على الزواج بحسب الطائفة عند المسلمين والدروز.

الزواج والطلاق
لا تتمتع النساء بحقوق متساوية في الزواج والطلاق بموجب قوانين الأحوال الشخصية. أسباب الطلاق أو الإبطال بموجب قوانين الأحوال الشخصية الطائفية المختلفة تميز ضد المرأة.

تعدد الزوجات
مسموح بتعدد الزوجات في قوانين الأحوال الشخصية للمسلمين. ومع ذلك، تعدد الزوجات أمر نادر الحدوث.

الوصاية على الأطفال
للرجال الوصاية على الأطفال. لا تملك النساء حقوق الوصاية، باستثناء الأزواج الأرثوذكس الأرمن.

حضانة الأطفال
للأم حضانة الأطفال الصغار. في حالات عديدة، توجد شروط صارمة تحد من حقوق الأم في الحضانة.

الميراث
بموجب قواعد الميراث التي تنطبق على المسلمين، يحق للمرأة أن تحصل على الميراث ولكن في كثير من الحالات تتلقى أقل من الرجل. على سبل المثال، تتلقى البنات نصف الحصة التي يتلقاها الأبناء. للمسيحيين من الذكور والإناث حقوق متساوية في الميراث بموجب قانون الميراث لغير المسلمين.

قوانين العمل

الحق في الأجر المتساوي عن نفس العمل الذي يقوم به الرجل
تحظر المادة ٢٦ من قانون العمل لعام ١٩٤٦ (بصيغته المعدلة) التمييز ضد النساء في دفع الأجور.

الفصل من العمل بسبب الحمل
يحظر على أرباب العمل فصل النساء بسبب الحمل بموجب المادتين ٢٩ و٥٢ من قانون العمل.

إجازة الأمومة مدفوعة الأجر
بموجب قانون العمل، يحق للنساء الحصول على إجازة أمومة مدتها عشرة أسابيع مدفوعة من صاحب العمل. ولكنها أقل من معيار منظمة العمل الدولية الذي يبلغ ١٤ أسبوعاً.

القيود القانونية على عمل النساء
يحظر قانون العمل على النساء العمل في مهن معينة تعتبر شاقة أو خطرة.

علامات المنازل
تستثنى عاملات المنازل من الحماية بموجب قانون العمل.

ليبيا

تقييم عدالة النوع الاجتماعي

هل يدعم القانون المساواة بين الجنسين والحماية من العنف؟

يتيح المُلخص المصنف بحسب رموز لونية أدناه مقارنة بين القوانين الوطنية المذكورة في فصل الدولة، والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وتوصيات لجنة الأمم المتحدة للقضاء على العنف ضد المرأة، والتوصيات الصادرة للدولة بموجب الاستعراضات الدورية الشاملة ذات الصلة.

نعم
القانون يكفل المساواة بين الجنسين و/أو الحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي وهو متسق إلى حدّ كبير مع المعايير الدولية. لا يعني التصنيف الأخضر أن القانون مثالي، أو أن عدالة النوع الاجتماعي قد تحققت بالكامل في القضية المعنية.

جزئياً
تم تناول بعض جوانب عدالة النوع الاجتماعي في القانون، ولكن لا تزال هناك أوجه انعدام مساواة كبيرة.

كلا
لا ينص القانون على المساواة بين الجنسين و/أو لا يتوفر الحدّ الأدنى من الحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي.

لا توجد بيانات أو المعلومات المتوفرة غير كافية.

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة "سيداو"

انضمت ليبيا إلى اتفاقية "سيداو" في عام1989 مع التحفظ على المادتين 2 و16(ج) و(د) مع تحفظ عام ينص على ألا يتعارض الانضمام للاتفاقية مع قوانين الأحوال الشخصية المستمدة من الشريعة. ليبيا طرف في البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة الذي يسمح بالشكاوى الفردية.

الدستور

تنص المادة 6 من الدستور الليبي المؤقت على أن الليبيين متساوون أمام القانون، ويتمتعون بحقوق مدنية وسياسية متساوية، ولديهم نفس الفرص في جميع المجالات ويخضعون لنفس الواجبات والواجبات العامة، دون تمييز بما في ذلك على أساس النوع الاجتماعي.

قانون الجنسية

الجنسية
لا تتمتع النساء الليبيات بنفس الحقوق التي يتمتع بها الرجال الليبيون في نقل جنسيتهم إلى أطفالهم أو زوجاتهم الأجنبيات.

ليبيا

القوانين الجنائية

العنف الأسري
لا يوجد في ليبيا قانون للعنف الأسري.

الإجهاض للناجيات من الاغتصاب
يحظر الإجهاض بموجب المواد ٣٩٠-٣٩٥ من قانون العقوبات بما في ذلك في حالات الاغتصاب. تخفض العقوبة في حالة إجراء الإجهاض لإنقاذ شرف من يقوم به أو شرف أحد أقربائه.

الزنا
يُجرّم القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٣ الزنا الذي يُعرف على أنه الجماع بين رجل وامرأة دون أن تكون بينهما علاقة زوجية مشروعة. وينص القانون على عقوبة الجلد ١٠٠ جلدة لجريمة الزنا.

التوجّه الجنسي
يجرم القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٣ جميع أشكال الجنس خارج إطار الزواج. المادة ٤١٠ من قانون العقوبات تجرم الأعمال المخلة بالحياء بغض النظر عن جنس الأشخاص المعنيين.

الإغتصاب الزوجي
الاغتصاب الزوجي غير مُجرّم.

التحرش الجنسي
المادة ١٢ من قانون علاقات العمل تمنع الموظفين من القيام أو التحريض على أعمال التحرش الجنسي. تجرم المواد ٣٦٨-٣٩٨ من قانون العقوبات الاعتداءات الجسدية والجنسية في الأماكن العامة.

ختان الإناث
لا يوجد حالات معلنة. ولا يوجد حظر قانوني.

الإغتصاب (غير الزوج)
المادة ٤٠٧ من قانون العقوبات تجرم الاغتصاب باعتباره جريمة ضد الشرف والأخلاق. وعقوبة الاتصال الجنسي بالقوة أو التهديد هي السجن لمدة لا تزيد عن ١٠ سنوات.

جرائم الشرف (العذر المخفف)
تسمح المادة ٣٧٥ من قانون العقوبات بتخفيض العقوبة لتصبح ثماني سنوات للرجل الذي يقتل زوجته أو ابنته أو أخته إذا ارتكبت الجريمة فور اكتشافه إياها متلبسة بالزنا.

الإتجار بالأشخاص
لا يوجد في ليبيا تشريع شامل لمكافحة الإتجار. يعاقب قانون العقوبات الإتجار بالنساء في بعض الظروف.

تبرئة المغتصب عن طريق الزواج
تبرئ المادة ٤٢٤ من قانون العقوبات المغتصب إذا تزوج ضحيته ولم يطلقها لمدة ثلاث سنوات.

الإحتجاز الوقائي
تدير الحكومة مراكز إعادة التأهيل الاجتماعي لاحتجاز النساء والفتيات اللاتي تعرضن للاغتصاب أو تخلت عنهن عائلاتهن. ولا يدعم هذا الشكل من الحماية عدالة النوع الاجتماعي، إذ أنه يقيد حرية النساء والفتيات.

العمل بالجنس و قوانين مكافحة البغاء
يحظر البغاء بموجب القانون الجنائي وقانون مكافحة الزنا، رقم ٧٠ لعام ١٩٧٣.

قوانين الأحوال الشخصية

الحد الأدنى لسن الزواج
تنص المادة ٦ من قانون الأسرة على أن الحد الأدنى لسن الزواج للنساء والرجال هو ٢٠ سنة. و يجوز للمحكمة أن تسمح للأشخاص الذين تقل أعمارهم عن ٢٠ عاماً بالزواج إذا كان هناك سبب أو فائدة أو ضرورة معينة للزواج.

ولاية الرجال على النساء
تحتاج المرأة موافقة ولي أمرها للزواج. ومع ذلك، لا يستطيع الولي إجبار المرأة على الزواج ضد إرادتها أو منعها من الزواج من الزوج الذي تختاره. وتحتاج المرأة أيضًا إلى موافقة وليها على سفرها.

الزواج والطلاق
تترتب على المرأة مسؤوليات منزلية ويجب أن تضمن راحة زوجها. في المقابل، يحق لها الحصول على النفقة من زوجها والحق في عدم التعرض للعنف. يمكن للمرأة أن تطلق لأسباب محددة، أو أن تلجأ إلى الخلع إذا تخلت عن حقوقها المالية.

تعدد الزوجات
يسمح قانون الأسرة بتعدد الزوجات. ونتيجة لقرار المحكمة العليا، يُسمح بتعدد الزوجات دون شروط.

الوصاية على الأطفال
موقف القانون غير واضح. فللأم والأب الوصاية على الأطفال بموجب القانون رقم ١٧ لعام ١٩٩٢. لكن الموقف بعد الطلاق غير واضح. تُطبق مبادئ الشريعة لتسوية المنازعات المتصلة بالوصاية.

حضانة الأطفال
الأم حاضنة لأبنائها حتى يصلوا إلى سن البلوغ والبنات حتى يتزوجن. إلا أن المرأة المطلقة التي تتزوج ثانية تخاطر بفقدان حضانة ابنتها.

الميراث
تطبق أحكام الشريعة الخاصة بالميراث. للمرأة الحق في الميراث ولكن في كثير من الحالات تتلقى نصيبًا أقل من الرجل. تتلقى البنات نصف الحصة التي يتلقاها الأبناء.

قوانين العمل

الحق في الأجر المتساوي عن نفس العمل الذي يقوم به الرجل
تنص المادة ٢١ من قانون علاقات العمل رقم ١٢ لعام ٢٠١٠ على عدم التمييز في الأجور على أساس الجنس.

الفصل من العمل بسبب الحمل
تحظر المادة ٢٥ من قانون علاقات العمل على أرباب العمل فصل النساء بسبب الحمل.

إجازة الأمومة مدفوعة الأجر
تنص المادة ٢٥ من قانون علاقات العمل على أنه يحق للمرأة الحصول على إجازة أمومة مدتها ١٤ أسبوعاً، والتي يتعين على الحكومة دفعها. مدة الإجازة تتوافق مع معايير منظمة العمل الدولية.

القيود القانونية على عمل النساء
يتم تقييد عمل النساء في بعض المهن. تنص المادة ٢٤ من قانون علاقات العمل على عدم توظيف النساء في أنواع العمل التي لا تتناسب مع طبيعة المرأة.

علامات المنازل
تغطي قوانين العمل عاملات المنازل. يتناول الفصل ٣ من قانون علاقات العمل العمل المنزلي. يجب على أصحاب العمل أن يضمنوا المساواة لعاملات المنازل بغيرهن من العاملين في المجالات الأخرى، في المجالات من قبيل استحقاقات الإجازات وحقوق الضمان الاجتماعي.

المغرب

تقييم عدالة النوع الاجتماعي

هل يدعم القانون المساواة بين الجنسين والحماية من العنف؟

يتيح المُلخص المصنف بحسب رموز لونية أدناه مقارنة بين القوانين الوطنية المذكورة في فصل الدولة، والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وتوصيات لجنة الأمم المتحدة للقضاء على العنف ضد المرأة، والتوصيات الصادرة للدولة بموجب الاستعراضات الدورية الشاملة ذات الصلة.

نعم
القانون يكفل المساواة بين الجنسين و/أو الحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي وهو متسق إلى حدّ كبير مع المعايير الدولية. لا يعني التصنيف الأخضر أن القانون مثالي، أو أن عدالة النوع الاجتماعي قد تحققت بالكامل في القضية المعنية.

جزئياً
تم تناول بعض جوانب عدالة النوع الاجتماعي في القانون، ولكن لا تزال هناك أوجه انعدام مساواة كبيرة.

كلا
لا ينص القانون على المساواة بين الجنسين و/أو لا يتوفر الحدّ الأدنى من الحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي.

لا توجد بيانات أو المعلومات المتوفرة غير كافية.

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة "سيداو"

صادق المغرب على اتفاقية "سيداو" في عام1993 مع تحفظ على المادة29 (1) (المتعلقة بتسوية النزاعات)، وإعلان حول المادة2، أشار فيه إلى الاستعداد لتطبيق أحكام المادة ما دامت لا تتعارض مع الشريعة الإسلامية.

الدستور

يتضمن دستور2011 التزاما بحماية حقوق الإنسان وحظر جميع أشكال التمييز، بما في ذلك التمييز على أساس الجنس. تتناول المادة19 المساواة بين النساء والرجال.

قانون الجنسية

الجنسية

تتمتع النساء بحقوق متساوية مع الرجال في نقل الجنسية للأطفال بموجب قانون الجنسية. ولا تتمتع النساء بالمساواة – أسوة بالرجال – في نقل الجنسية إلى الزوج الأجنبي. هناك مشروع قانون تمت صياغته لتعديل قانون الجنسية، بحيث تتم مساواة النساء في هذا الحق.

المغرب

القوانين الجنائية

العنف الأسري
تتمتع النساء والفتيات بالحماية بموجب قانون مكافحة جميع أشكال العنف ضد المرأة، رقم ١٣-١٠٣. إلا أن القانون لا يتصدى للاغتصاب الزوجي. يمكن تعزيز القانون عن طريق تجريم الاغتصاب الزوجي بصفته من صنوف العنف ضد النساء، وعن طريق توضيح تعريف الاغتصاب الزوجي.

الإجهاض للناجيات من الاغتصاب
المادة ٤٤٩ من قانون العقوبات تجرم الإجهاض. لا يوجد استثناء محدد للاغتصاب. لا يعاقب قانون العقوبات الإجهاض إذا كان ضروريًا للحفاظ على صحة الأم عندما يقوم الطبيب بإجراء الإجهاض بإذن من الزوج.

ختان الإناث
لا يوجد حظر قانوني، ولا توجد حالات موثقة.

الإغتصاب الزوجي
الاغتصاب الزوجي غير مُجرّم.

التحرش الجنسي
المادة ٥٠٣ من قانون العقوبات تُجرم التحرش الجنسي.

الإتجار بالأشخاص
القانون رقم ٢٧-١٤ بشأن مكافحة الإتجار بالأشخاص يجرم الإتجار بالبشر ويتناول تدابير لمنع الإتجار والحماية منه.

الإغتصاب (غير الزوج)
المادة ٤٨٦ من قانون العقوبات تجرم الاغتصاب، والذي تم تعريفه بأنه "مواقعة رجل لامرأة بدون رضاها".

جرائم الشرف (العذر المخفف)
تسمح المادة ٤١٨ من قانون العقوبات للزوج وللزوجة بالاستفادة من العقوبات المخففة عن جرائم القتل التي تحدث في حال ضبط الزوج أو الزوجة متلبسًا في واقعة الزنا. وتنص المادة ٤٢٠ على أحكام مخففة في حال قيام رب الأسرة بالاعتداء على شخص وجده في منزله يمارس الجنس خارج إطار الزواج.

العمل بالجنس و قوانين مكافحة البغاء
يجرّم البغاء بموجب المادة ٤٩٨ من قانون العقوبات.

تبرئة المغتصب عن طريق الزواج
لا يوجد نص قانوني بتزويج الضحية من المغتصب في قانون العقوبات.

الزنا
يُعد الزنا جريمة بموجب المادة ٤٩١ من قانون العقوبات.

التوجّه الجنسي
يعتبر السلوك المثلي بين البالغين بالتراضي جريمة جنائية بموجب المادة ٤٨٩ من قانون العقوبات.

قوانين الأحوال الشخصية

الحد الأدنى لسن الزواج
تنص المادة ١٩ من قانون الأسرة (المدونة) على أن السن القانونية للزواج للذكور والإناث هي ١٨ سنة. ومع ذلك، تستعمل بعض المحاكم المادة ١٦ للاعتراف بزواج الأطفال.

ولاية الرجال على النساء
لا يشترط قانون الأسرة (المدونة) أن يكون لدى المرأة ولي أمر للزواج.

الزواج والطلاق
تتمتع النساء بمعظم الحقوق المتساوية في الزواج والطلاق. الطلاق متاح بالتراضي تحت إشراف المحكمة شريطة اتفاق الطرفين عليه أو بناء على أسباب معينة. على الرجل الراغب في الطلاق المنفرد أن يتقدم بطلب إلى المحكمة. وإذا أرادت الزوجة الطلاق ولم يوافق الزوج، فمن الممكن وقوع الطلاق إذا قدمت الزوجة تعويضًا ماليًا.

تعدد الزوجات
يسمح قانون الأسرة (المدونة) بتعدد الزوجات في حالات خاصة تخضع لاستيفاء بعض المتطلبات الصارمة. على الزوج تقديم دليل مادي على "مبرر استثنائي" للزواج وأن يثبت قدرته المالية للإنفاق على نفقات الأسرة والسكن وضمان المعاملة المتساوية للزوجتين.

الوصاية على الأطفال
الأب هو الوصي القانوني على الأطفال. الأم هي الوصية إذا كان الأب غائبًا أو غير قادر.

حضانة الأطفال
في حالة الطلاق، تمنح حضانة الأطفال لأول مرة للأم، ويسمح للأطفال باختيار الحاضن من بين الأم والأب عند وصولهم سن ١٥ سنة. تفقد الأم الحضانة إذا تزوجت مرة أخرى، ما لم يتم استيفاء شروط معينة في مدونة الأسرة في هذا الشأن.

الميراث
يتطلب قانون الأسرة تطبيق قواعد الشريعة الإسلامية في الميراث. للمرأة الحق في الميراث ولكن في كثير من الحالات تتلقى أقل من الرجل. تتلقى البنات نصف الحصة التي يتلقاها الأبناء. يرث أبناء الأم المتوفاة بالتساوي من الجدة للأم بنفس مقدار الإرث المخصص لأبناء الأب المتوفي.

قوانين العمل

الحق في الأجر المتساوي عن نفس العمل الذي يقوم به الرجل
تحظر المادة ٣٤٦ من مدونة الشغل التمييز في دفع الأجور بين النساء والرجال.

عاملات المنازل
تستثنى عاملات المنازل من الحماية التي تكفلها مدونة الشغل. تتمتع عاملات المنازل ببعض الحقوق بما في ذلك الحق في العقود المكتوبة والحد الأدنى للأجور بموجب قانون العمال المنزليين لعام ٢٠١٦.

الفصل من العمل بسبب الحمل
يحظر على أرباب العمل فصل النساء بسبب الحمل بموجب المادة ١٥٢ من مدونة الشغل.

إجازة الأمومة مدفوعة الأجر
يحق للنساء الحصول على إجازة أمومة لمدة ١٤ أسبوعاً مدفوعة الأجر بموجب المادة ١٥٢ من مدونة الشغل. هذا يفي بتوصية منظمة العمل الدولية الخاصة بمدة إجازة الأمومة مدفوعة الأجر.

القيود القانونية على عمل النساء
تقيد مشاركة النساء في بعض المهن، بما في ذلك التعدين. تحظر مدونة الشغل تشغيل النساء في المهن المدرجة في لوائح بشأن عمل النساء، بما في ذلك العمل الذي يشكل خطرًا بالغًا، يتجاوز قدرتها، أو يحتمل أن يقوض الآداب العامة.

عمان

تقييم عدالة النوع الاجتماعي

هل يدعم القانون المساواة بين الجنسين والحماية من العنف؟

© KairiAun/123RF

يتيح المُلخص المصنف بحسب رموز لونية أدناه مقارنة بين القوانين الوطنية المذكورة في فصل الدولة، والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وتوصيات لجنة الأمم المتحدة للقضاء على العنف ضد المرأة، والتوصيات الصادرة للدولة بموجب الاستعراضات الدورية الشاملة ذات الصلة.

نعم
القانون يكفل المساواة بين الجنسين و/أو الحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي وهو متسق إلى حدّ كبير مع المعايير الدولية. لا يعني التصنيف الأخضر أن القانون مثالي، أو أن عدالة النوع الاجتماعي قد تحققت بالكامل في القضية المعنية.

جزئياً
تم تناول بعض جوانب عدالة النوع الاجتماعي في القانون، ولكن لا تزال هناك أوجه انعدام مساواة كبيرة.

كلا
لا ينص القانون على المساواة بين الجنسين و/أو لا يتوفر الحدّ الأدنى من الحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي.

لا توجد بيانات أو المعلومات المتوفرة غير كافية.

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة "سيداو"

انضمت سلطنة عمان إلى اتفاقية "سيداو" في عام2006، مع بعض التحفظات. إذ تقدمت عمان بتحفظ عام على جميع أحكام الاتفاقية المتعارضة مع أحكام الشريعة الإسلامية. وتتحفظ السلطنة على المادة9(2) (الجنسية)، والمادة 16(أ)، (ج)، (و) (الحياة الأسرية)، والمادة 29(1) (التحكيم).

الدستور

تنص المادة 17من قانون الأساسي على أن المواطنون جميعهم سواسية أمام القانون، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة. ولا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس.

قانون الجنسية

الجنسية
لا تتمتع المرأة بنفس حقوق الرجل في نقل الجنسية لأطفالها أو لزوجها الأجنبي.

عُمان

القوانين الجنائية

العنف الأسري
ليس في عمان قانون بشأن العنف الأسري.

الإغتصاب الزوجي
الاغتصاب الزوجي غير مُجرّم.

الإغتصاب (غير الزوج)
يجرم الاغتصاب بموجب المادة257 من قانون الجزاء والتي تعرف الاغتصاب على أنه "كل من واقع ذكرا أو أنثى بغير رضا". وعقوبته السجن من عشر سنوات إلى15 سنة.

تبرئة المغتصب عن طريق الزواج
لا يوجد قانون بزواج الضحية من المغتصب في عمان.

الإجهاض للناجيات من الاغتصاب
يحظر الإجهاض بموجب المواد315-318 من قانون الجزاء بما في ذلك إجهاض النساء اللائي تعرضن للاغتصاب.

التحرش الجنسي
على الرغم من عدم النصّ في القانون على جريمة التحرش الجنسي، فإن الأفعال والإشارات الخادشة للحياء ضد النساء والفتيات يتم تجريمها بموجب المادة266 من قانون الجزاء.

جرائم الشرف (العذر المخفف)
لا يوجد حكم محدد في قانون الجزاء يسمح بتخفيض العقوبة لمرتكبي جرائم الشرف. ألغيت المادة التي تسمح بتخفيض العقوبات على جرائم الشرف بموجب المرسوم الملكي رقم200/72.

الزنا
يجرم الزنا بموجب المادة259 من قانون الجزاء.

ختان الإناث
لا يوجد حظر قانوني. هناك سياسة عامة تحظر ختان الإناث في المؤسسات الحكومية.

الإتجار بالأشخاص
تبنت عمان قانوناً شاملاً لمكافحة الاتجار بالبشر عام2008.

العمل بالجنس و قوانين مكافحةالبغاء
يجرّم البغاء بموجب المواد255-256 من قانون الجزاء.

التوجّه الجنسي
تجرّم المواد261-262 من قانون الجزاء السلوك المثلي بين البالغين بالتراضي.

قوانين الأحوال الشخصية

الحد الأدنى لسن الزواج
الحد الأدنى لسن الزواج لكل من الذكور والإناث هو 18 بموجب المادة 7 من قانون الأحوال الشخصية. والزواج من شخص ما دون سن18 محظور، إلا بإذن القاضي وبعد التحقق من أن هذا الزواج يحقق المصلحة.

ولاية الرجال على النساء
تشترط موافقة ولي أمر المرأة في الزواج. ويتوجب على الولي الحصول على موافقة المرأة عند تزويجها. يحظر المرسوم السلطاني2010/55 على الولي تعطيل قرار المرأة بالزواج الذي تختاره، ومنح السلطة للدولة بأن تتصرف بصفتها ولي الأمر.

الزواج والطلاق
قانون الأحوال الشخصية يطلب من الزوج أن ينفق على زوجته. يجب على الزوجة أن تطيع زوجها. يستطيع الزوج إنهاء الزواج إذا طلق زوجته. للزوجة الحق في الطلاق لأسباب محددة. كما يمكنها تقديم طلب للحصول على الخلع بدون أسباب إذا تخلت عن حقوقها المالية.

تعدد الزوجات
مسموح بتعدد الزوجات في قانون الأحوال الشخصية.

الوصاية على الأطفال
الآباء هم الأوصياء الوحيدون على الأطفال.

حضانة الأطفال
بعد الطلاق أو الانفصال، تحتفظ الأم بحضانة ابنها حتى يبلغ السابعة وابنتها حتى سن البلوغ.

الميراث
يحدد قانون الأحوال الشخصية قواعد الميراث التي تتبع مبادئ الشريعة الاسلامية. للمرأة الحق في الميراث ولكن في كثير من الحالات تتلقى أقل من الرجل. تتلقى البنات نصف الحصة التي يتلقاها الأبناء.

قوانين العمل

الحق في الأجر المتساوي عن نفس العمل الذي يقوم به الرجل
تنص المادة80 من قانون العمل على وجوب دفع أجر متساو للمرأة والرجل على نفس العمل.

الفصل من العمل بسبب الحمل
يحظر على أرباب العمل فصل النساء بسبب الحمل بموجب المادة84 من قانون العمل.

إجازة الأمومة مدفوعة الأجر
بموجب قانون العمل، يحق للمرأة الحصول على إجازة أمومة مدتها50 يوما، يدفعها رب العمل. وهذا أقل من معيار منظمة العمل الدولية الذي يبلغ 14 أسبوعًا.

القيود القانونية على عمل النساء
تفرض اللوائح الصادرة بموجب قانون العمل قيودا قانونية على توظيف النساء في بعض المهن التي تعتبر شاقة أو خطرة. كما يحظر على النساء العمل الليلي إلا في الأدوار التي يحددها الوزير.

علامات المنازل
عاملات المنازل غير مشمولات بحماية قانون العمل. القرار الوزاري رقم2004/189 الصادر عن وزير القوى العاملة يتناول توظيف عاملات المنازل. وينظم القرار الوزاري رقم 2011/1 الوكالات المشاركة في توظيف عاملات المنازل.

فلسطين

تقييم عدالة النوع الاجتماعي

هل يدعم القانون المساواة بين الجنسين والحماية من العنف؟

يتيح المُلخص المصنف بحسب رموز لونية أدناه مقارنة بين القوانين الوطنية المذكورة في فصل الدولة، والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وتوصيات لجنة الأمم المتحدة للقضاء على العنف ضد المرأة، والتوصيات الصادرة للدولة بموجب الاستعراضات الدورية الشاملة ذات الصلة.

نعم
القانون يكفل المساواة بين الجنسين و/أو الحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي وهو متسق إلى حدّ كبير مع المعايير الدولية. لا يعني التصنيف الأخضر أن القانون مثالي، أو أن عدالة النوع الاجتماعي قد تحققت بالكامل في القضية المعنية.

جزئياً
تم تناول بعض جوانب عدالة النوع الاجتماعي في القانون، ولكن لا تزال هناك أوجه انعدام مساواة كبيرة.

كلا
لا ينص القانون على المساواة بين الجنسين و/أو لا يتوفر الحدّ الأدنى من الحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي.

لا توجد بيانات أو المعلومات المتوفرة غير كافية.

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة "سيداو"

صَادّقت فلسطين من جانب واحد على اتفاقية "سيداو" بموجب المرسوم الرئاسي رقم19 لعام 2009. وبعد اعتراف الأمم المتحدة بفلسطين كدولة، انضمت إلى اتفاقية "سيداو" في عام2014. ولم تدخل فلسطين أي تحفظات على اتفاقية "سيداو".

الدستور

تنص المادة 9 من القانون الأساسي على أن الفلسطينيون أمام القانون والقضاء سواء لا تمييز بينهم بسبب العرق أو الجنس أو اللون أو الدين أو الرأي السياسي أو الإعاقة.

قانون الجنسية

الجنسية
لا يوجد في فلسطين قانون للجنسية.

فلسطين

القوانين الجنائية

العنف الأسري
ليس في فلسطين قانون للعنف الأسري.

الإغتصاب الزوجي
الاغتصاب الزوجي غير مُجرّم.

الإغتصاب (غير الزوج)
يجرم الاغتصاب بموجب المادة ١٥٢ في القانون الجنائي لعام ١٩٣٦ في قطاع غزة والمادة ٢٩٢ من قانون العقوبات لعام ١٩٦٠ في الضفة الغربية.

تبرئة المغتصب عن طريق الزواج
فيما سبق، كانت المادة ٣٠٨ من قانون العقوبات تبرئ المغتصب من المسؤولية الجنائية إذا تزوج من الضحية. ألغى القانون رقم ٥ لعام ٢٠١٨ المادة ٣٠٨ من قانون العقوبات المعمول به في الضفة الغربية.

الإجهاض للناجيات من الاغتصاب
يحظر الإجهاض في الضفة الغربية بموجب قانون العقوبات الأردني (المواد ٣٢١-٣٢٥) وفي غزة بموجب القانون الجنائي لعام ١٩٣٦ (المواد ١٧٥-١٧٧).

التحرش الجنسي
لا يجرم قانون العمل التحرش الجنسي. المادة ٣٠٥ من قانون العقوبات تجرم السلوك الجنسي غير المرغوب فيه، الذي يشمل بعض أنواع التحرش الجنسي.

جرائم الشرف (العذر المخفف)
تم إلغاء القوانين التي سمحت بتخفيف العقوبات على جرائم الشرف في ٢٠١١ و ٢٠١٨ في الضفة الغربية. لكن لم تطبق الحكومة في غزة هذه الإصلاحات.

الزنا
يُعد الزنا جريمة في غزة والضفة الغربية. وفي الضفة الغربية، فإن المادة ٢٨٢ من قانون العقوبات تجرم الزنا.

ختان الإناث
لا يوجد حظر قانوني. ولا يتم الإبلاغ عن وقائع بختان الإناث.

الإتجار بالأشخاص
لا يوجد في فلسطين تشريع شامل لمكافحة الإتجار. تنطبق بعض أحكام قانون العقوبات الأردني على الإتجار في الضفة الغربية.

العمل بالجنس و قوانين مكافحة البغاء
يحظر البغاء بموجب المواد ٣٠٩-٣١٨ من قانون العقوبات في الضفة الغربية والمواد ١٦١-١٦٦ من القانون الجنائي لعام ١٩٣٦ في غزة.

التوجّه الجنسي
يجرم القانون الجنائي لعام ١٩٣٦ في غزة السلوك المثلي بالتراضي بين البالغين، مع عقوبة بالسجن تصل إلى عشر سنوات. ولا ينص قانون العقوبات لعام ١٩٦٠ في الضفة الغربية على حظر مشابه.

قوانين الأحوال الشخصية

الحد الأدنى لسن الزواج
يحدد قانون الأحوال الشخصية السن القانوني للزواج بـ ١٥ سنة للفتيات و١٦ سنة للفتيان في الضفة الغربية، و١٧ سنة للفتيات و١٨ سنة للفتيان في غزة. يمكن قبول الزواج في سن أصغر إذا سمح به القاضي (بموافقة ولي الأمر بالنسبة إلى الفتيات).

ولاية الرجال على النساء
تتطلب النساء المسلمات موافقة ولي الأمر لإبرام الزواج. هناك بعض الثغرات القانونية في حماية النساء بموجب نظام الولاية. يمكن للنساء طلب الإذن من المحكمة للزواج إذا حجب الولي موافقته دون سبب مشروع.

الزواج والطلاق
قوانين الأحوال الشخصية للمسلمين تتطلب من الزوج أن ينفق على زوجته. يجب على الزوجة أن تطيع زوجها. الزوج يستطيع أن يطلق. الزوجة لها الحق في الطلاق لأسباب محددة. كما يمكنها تقديم طلب للحصول على الخلع بدون أسباب إذا تخلت عن حقوقها المالية.

تعدد الزوجات
يسمح بتعدد الزوجات.

الوصاية على الأطفال
الأب هو الوصي الوحيد على الأطفال.

حضانة الأطفال
بعد الطلاق، للأم الحق في الحضانة لأعمار معينة، ولكنها تفقد حضانة أطفالها تلقائياً إذا تزوجت من جديد.

الميراث
تطبق أحكام الشريعة في الميراث على المسلمين. للنساء الحق في الميراث ولكن في كثير من الحالات تتلقى أقل من الرجل. تتلقى البنات نصف الحصة التي يتلقاها الأبناء.

قوانين العمل

الحق في الأجر المتساوي عن نفس العمل الذي يقوم به الرجل
بموجب قانون العمل لعام ٢٠٠٠، يحظر التمييز في مكان العمل بين الرجال والنساء.

الفصل من العمل بسبب الحمل
بموجب قانون العمل لعام ٢٠٠٠، يحظر على أرباب العمل فصل النساء بسبب أخذ إجازة أمومة.

إجازة الأمومة مدفوعة الأجر
يسمح قانون العمل بإجازة أمومة لـ ١٢ أسبوعاً، وتعد أقل من معيار منظمة العمل الدولية الذي يبلغ ١٤ أسبوعاً.

القيود القانونية على عمل النساء
توجد بعض القيود القانونية على توظيف النساء في بعض الصناعات، وهي القيود التي لا تنطبق على الرجال (مثل العمل بالتعدين).

عاملات المنازل
لا ينطبق قانون العمل على عاملات المنازل. ويوفر مرسوم الرئيس رقم ٢ لعام ٢٠١٣ بعض الحماية لعاملات المنازل فيما يتعلق بعدد ساعات العمل، والحق في الراحة، والأجر، وحقوق ما بعد التعاقد، والتعويض.

© FabioFormaggio/123RF

قطر:

تقييم عدالة النوع الاجتماعي

هل يدعم القانون المساواة بين الجنسين والحماية من العنف؟

يتيح المُلخص المصنف بحسب رموز لونية أدناه مقارنة بين القوانين الوطنية المذكورة في فصل الدولة، والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وتوصيات لجنة الأمم المتحدة للقضاء على العنف ضد المرأة، والتوصيات الصادرة للدولة بموجب الاستعراضات الدورية الشاملة ذات الصلة.

نعم
القانون يكفل المساواة بين الجنسين و/أو الحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي وهو متسق إلى حدّ كبير مع المعايير الدولية. لا يعني التصنيف الأخضر أن القانون مثالي، أو أن عدالة النوع الاجتماعي قد تحققت بالكامل في القضية المعنية.

جزئياً
تم تناول بعض جوانب عدالة النوع الاجتماعي في القانون، ولكن لا تزال هناك أوجه انعدام مساواة كبيرة.

كلا
لا ينص القانون على المساواة بين الجنسين و/أو لا يتوفر الحدّ الأدنى من الحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي.

لا توجد بيانات أو المعلومات المتوفرة غير كافية.

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة "سيداو"

صادقت قطر على اتفاقية "سيداو" في عام2009. وقد تم وضع التحفظات التالية على المادة 2(أ)، والمادة 9(2)، والمادة 15(1)، والمادة 15(4)، والمادة 16(1) (أ) و (ج) و(و). وقد أدرجت قطر عدداً من الإعلانات بما في ذلك أن المادة 5 (أ) لا يجب أن تُفهَم على أنها تحاول تشجيع النساء على التخلي عن دورهن كأمهات أو التخلي عن دورهن في تربية الأطفال.

الدستور

ينص دستور2004 على أن الناس متساوون أمام القانون ولا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس، أو الأصل، أو اللغة، أو الدين.

قانون الجنسية

الجنسية
لا تتمتع النساء بنفس الحقوق التي يتمتع بها الرجال في منح الجنسية لأطفالها أو لزوجها الأجنبي بموجب قانون الجنسية (القانون رقم 38 لعام2005).

قطر

القوانين الجنائية

العنف الأسري
لا يوجد قانون بشأن العنف الأسري في قطر.

الإغتصاب الزوجي
الاغتصاب الزوجي غير مُجرّم. ولكن نظراً لوجود شرط الطاعة في قانون الأسرة، فإن حالات الاغتصاب الزوجي لا تصل إلى المحاكم.

الإغتصاب (غير الزوج)
يجرم الاغتصاب بموجب المادة ٢٧٩ من قانون العقوبات. تنطبق عقوبة الإعدام في ظروف مشددة ، مثل اغتصاب قاصر من قبل أحد الأقارب.

تبرئة المغتصب عن طريق الزواج
لا يوجد قانون بزواج الضحية من المغتصب في قطر.

الإجهاض للناجيات من الاغتصاب
بموجب قانون العقوبات، يُعَد الإجهاض عملاً غير قانوني بوجهٍ عام إلا إذا كان ذلك ضرورياً لإنقاذ حياة المرأة.

التحرش الجنسي
تجرم التعبيرات والأصوات والإيماءات المهينة للنساء والفتيات بموجب المادة 291 من قانون العقوبات.

جرائم الشرف (العذر المخفف)
المادة ٤٧ من قانون العقوبات تسمح بتخفيض العقوبة لمرتكبي جرائم الشرف.

الزنا
يعد الزنا جريمة بموجب المواد 281 و282 و 285 من قانون العقوبات.

ختان الإناث
لا يوجد حظر قانوني على الختان. ومع ذلك، لا يُمارَس الختان في قطر.

الإتجار بالأشخاص
اعتمدت قطر قانوناً شاملاً لمكافحة الإتجار في عام 2011. ويتضمن قانون مكافحة الإتجار بالبشر عقوبات تصل إلى السجن 15 سنة، وخدمات حماية لضحايا الإتجار بالبشر.

العمل بالجنس و قوانين مكافحة البغاء
يجرّم البغاء بموجب المادة 298 من قانون العقوبات.

التوجّه الجنسي
يجرّم قانون العقوبات ممارسة الجنس بالتراضي خارج إطار الزواج بموجب المواد 281، 282، 285، و298 من قانون العقوبات. المادة ٢٩٦ تجرم الإغواء باللواط أو ارتكاب أعمال غير أخلاقية.

قوانين الأحوال الشخصية

الحد الأدنى لسن الزواج
يحدد قانون الأسرة لعام 2006 الحد الأدنى لسن الزواج بـ ١٨ سنة للذكور و١٦ سنة للإناث. ويجوز للقضاة الموافقة على الزواج دون هذه الأعمار في حالات استثنائية.

ولاية الرجال على النساء
مطلوب إذن ولي أمر المرأة لإتمام زواجها. وبموجب الولاية، فهناك بعض تدابير الحماية القانونية للنساء. علي ولي العروس أن يأخذ موافقتها لإبرام الزواج.

الزواج والطلاق
يطالب قانون الأسرة الزوج بأن ينفق على زوجته. يجب على الزوجة أن تطيع زوجها. للزوج الحرية في تطليق الزوجة. للزوجة الحق في الطلاق لأسباب محددة. كما يمكنها أن تقدم طلب للحصول على الخلع بدون أسباب إذا تخلت عن حقوقها المالية.

تعدد الزوجات
مسموح بتعدد الزوجات في قانون الأسرة.

الوصاية على الأطفال
الآباء هم الأوصياء الوحيدون على الأطفال.

حضانة الأطفال
بعد الطلاق أو الانفصال، تحتفظ الأم بحضانة ابنها حتى يبلغ من العمر ١٣ سنة وحتى تبلغ البنت ١٥ سنة.

الميراث
حدد قانون الأسرة قواعد الميراث التي تتبع مبادئ الشريعة. للمرأة الحق في الميراث ولكن في كثير من الحالات تتلقى أقل من الرجل. تتلقى البنات نصف الحصة التي يتلقاها الأبناء.

قوانين العمل

الحق في الأجر المتساوي عن نفس العمل الذي يقوم به الرجل
تنص المادة 93 من قانون العمل لعام 2004 على منح المرأة أجراً مساوياً لأجر الرجل عند قيامها بنفس العمل، وتتاح لها نفس الفرص للتدريب والترقي.

عاملات المنازل
لا تتمتع عاملات المنازل بنفس حقوق فئات العمال الآخرين المنصوص عليها في قانون العقوبات. أُلغي نظام الكفالة بموجب القانون رقم 21 لعام 2015 واستُبدل بعقود عمل. يحدد القانون رقم ١٥ لعام ٢٠١٧ بشأن العمالة المنزلية الحد الأقصى لساعات العمل والإجازات المدفوعة الأجر وحقوق الصحة والسلامة في مكان العمل.

الفصل من العمل بسبب الحمل
يحظر على أرباب العمل فصل النساء بسبب الحمل، بموجب المادة 98 من قانون العمل.

إجازة الأمومة مدفوعة الأجر
بموجب قانون العمل، يحق للمرأة الحصول على إجازة أمومة مدتها 50 يوما، مدفوعة من صاحب العمل. وهذا أقل من معيار منظمة العمل الدولية الذي يبلغ ١٤ أسبوعاً.

القيود القانونية على عمل النساء
ينص قانون العمل على عدم تشغيل النساء في الأعمال الخطرة أو الأعمال الشاقة أو الأعمال الضارة بصحتهن أو أخلاقهن أو أعمال أخرى يحددها قرار من الوزير. ويجوز للوزير أيضا أن يحدد أوقاتاً معينة لعمل النساء، مثلا في الليل.

المملكة العربية السعودية

تقييم عدالة النوع الاجتماعي

هل يدعم القانون المساواة بين الجنسين والحماية من العنف؟

يتيح المُلخص المصنف بحسب رموز لونية أدناه مقارنة بين القوانين الوطنية المذكورة في فصل الدولة، والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وتوصيات لجنة الأمم المتحدة للقضاء على العنف ضد المرأة، والتوصيات الصادرة للدولة بموجب الاستعراضات الدورية الشاملة ذات الصلة.

نعم
القانون يكفل المساواة بين الجنسين و/أو الحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي وهو متسق إلى حدّ كبير مع المعايير الدولية. لا يعني التصنيف الأخضر أن القانون مثالي، أو أن عدالة النوع الاجتماعي قد تحققت بالكامل في القضية المعنية.

جزئياً
تم تناول بعض جوانب عدالة النوع الاجتماعي في القانون، ولكن لا تزال هناك أوجه انعدام مساواة كبيرة.

كلا
لا ينص القانون على المساواة بين الجنسين و/أو لا يتوفر الحدّ الأدنى من الحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي.

لا توجد بيانات أو المعلومات المتوفرة غير كافية.

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة "سيداو"

صادقت المملكة العربية السعودية على اتفاقية "سيداو" في عام2000، مع تحفظات تتعلق بأحكام الشريعة الإسلامية، كما لا تعتبر المملكة نفسها ملزَمة بالمادة 9 (2) (الجنسية) والمادة 29 (1) (تسوية النزاعات).

الدستور

لا يتضمن النظام الأساسي حكماً بشأن المساواة بين الجنسين أو حظر التمييز على أساس الجنس أو النوع الاجتماعي.

قانون الجنسية

الجنسية

لا تتمتع النساء بنفس حقوق الرجال في منح الجنسية للأطفال أو الأزواج الأجانب.

المملكة العربية السعودية

القوانين الجنائية

العنف الأسري
تتمتع النساء والفتيات بالحماية بموجب نظام الحماية من الإيذاء لعام ٢٠١٣. وينص النظام المذكور على عقوبات جنائية على أعمال العنف الأسري ويضع آلية للأشخاص من أجل تقديم الشكاوى والحصول على المساعدة والحماية.

الإغتصاب الزوجي
الاغتصاب الزوجي غير مُجرّم.

الإغتصاب (غير الزوج)
يُعتبر الاغتصاب جريمة جنائية بموجب أحكام الشريعة ويعاقب عليه بجملة من العقوبات، منها الجلد والإعدام.

تبرئة المغتصب عن طريق الزواج
تطبق أحكام الشريعة الإسلامية. ولم تكن البيانات متاحة للتأكيد على ما إذا كانت المحاكم تبرئ المغتصبين الذين يتزوجون من ضحاياهم.

الإجهاض للناجيات من الاغتصاب
يحظر الإجهاض بموجب أحكام الشريعة الاسلامية بما في ذلك في حالات الاغتصاب. يمكن تنفيذ عملية الإجهاض لإنقاذ حياة المرأة الحامل أو إذا كان الحمل أقل من أربعة أشهر وثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن استمرار الحمل يعرض صحة الأم للخطر.

التحرش الجنسي
تم تجريم التحرش الجنسي في عام ٢٠١٨. يعرّف القانون "التحرش" بأنه كل قول أو فعل أو إشارة ذات مدلول جنسي يصدر من شخص تجاه أي شخص آخر يمس جسده أو عرضه أو يخدش حياءه بأي وسيلة كانت بما في ذلك وسائل التقنية الحديثة.

جرائم الشرف (العذر المخفف)
لا يقنن القانون السعودي أحكام تخص تخفيف العقوبة بحق مرتكبي جرائم الشرف ضد النساء. ويصدر الحكم على الرجال الذين يرتكبون جرائم الشرف وفقا لتقدير المحكمة.

الزنا
يجرم الزنا بموجب أحكام الشريعة الاسلامية.

ختان الإناث
لا يوجد حظر قانوني ولا يُمارس الختان.

الإتجار بالأشخاص
يحظر نظام مكافحة الإتجار بالأشخاص لعام ٢٠٠٩ الإتجار بالبشر ولكن لا يتناول القانون تدابير الوقاية والحماية.

العمل بالجنس و قوانين مكافحة البغاء
يحظر البغاء بموجب أحكام الشريعة الإسلامية.

التوجّه الجنسي
يجريم السلوك المثلي بين البالغين بالتراضي بموجب الشريعة الإسلامية.

قوانين الأحوال الشخصية

الحد الأدنى لسن الزواج
لا تحدد الشريعة الحد الأدنى لسن الزواج، ويجوز للفتيات الزواج لدى البلوغ مع موافقة ولي الأمر.

ولاية الرجال على النساء
تحتاج المرأة موافقة ولي أمرها للزواج. لا توجد حماية تشريعية لمنع الزواج القسري أو الزواج المبكر للنساء والفتيات الخاضعات للولاية.

الزواج والطلاق
بموجب مبادئ الشريعة، يُطلب من الزوج أن ينفق على زوجته. ويجب على الزوجة أن تطيع زوجها. للزوج الحرية في تطليق الزوجة. الزوجة لها الحق في الطلاق لأسباب محددة. كما يمكنها تقديم طلب للحصول على الخلع بدون أسباب إذا تخلت عن حقوقها المالية.

تعدد الزوجات
يسمح بتعدد الزوجات.

الوصاية على الأطفال
الآباء هم الأوصياء الوحيدون على الأطفال.

حضانة الأطفال
بعد الطلاق، تحتفظ الأم بحضانة أطفالها دون السابعة من العمر، وتفقد الحضانة إذا تزوجت ثانيةً.

الميراث
تطبق أحكام الشريعة على الميراث. للمرأة الحق في الميراث ولكن في كثير من الحالات تتلقى أقل من الرجل. تتلقى البنات نصف الحصة التي يتلقاها الأبناء.

قوانين العمل

الحق في الأجر المتساوي عن نفس العمل الذي يقوم به الرجل
لا يتضمن نظام العمل الحق في الأجر المتساوي الذي يتقاضاه الرجل عن نفس العمل.

الفصل من العمل بسبب الحمل
يحظر على أرباب العمل فصل النساء من العمل بسبب الحمل بموجب المادة ١٥٥ من نظام العمل.

إجازة الأمومة مدفوعة الأجر
يحق للنساء الحصول على إجازة أمومة لمدة عشرة أسابيع مدفوعة بالكامل من صاحب العمل، ولكنها أقل من معيار منظمة العمل الدولية الذي يبلغ ١٤ أسبوعاً.

القيود القانونية على عمل النساء
يحظر نظام العمل تشغيل النساء في أعمال خطرة أو صناعات ضارة. يحدد الوزير المهن والوظائف التي تعتبر ضارة للنساء. كما يحظر القانون على النساء العمل ليلاً، باستثناء الحالات التي يحددها الوزير.

عاملات المنازل
تستثنى عاملات المنازل من الحماية بموجب قانون العمل. ينظم قرار مجلس الوزراء رقم ٣١٠ لعام ١٤٣٤ هـ (٢٠١٣) توظيف العمال المنزليين ويحدد الحد الأدنى من استحقاقات العمال. يُطلب من أصحاب العمل معاملة عاملات المنازل بكرامة والحفاظ على سلامتهن.

الصومال

تقييم عدالة النوع الاجتماعي

هل يدعم القانون المساواة بين الجنسين والحماية من العنف؟

يتيح المُلخص المصنف بحسب رموز لونية أدناه مقارنة بين القوانين الوطنية المذكورة في فصل الدولة، والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وتوصيات لجنة الأمم المتحدة للقضاء على العنف ضد المرأة، والتوصيات الصادرة للدولة بموجب الاستعراضات الدورية الشاملة ذات الصلة.

نعم
القانون يكفل المساواة بين الجنسين و/أو الحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي وهو متسق إلى حدّ كبير مع المعايير الدولية. لا يعني التصنيف الأخضر أن القانون مثالي، أو أن عدالة النوع الاجتماعي قد تحققت بالكامل في القضية المعنية.

جزئياً
تم تناول بعض جوانب عدالة النوع الاجتماعي في القانون، ولكن لا تزال هناك أوجه انعدام مساواة كبيرة.

كلا
لا ينص القانون على المساواة بين الجنسين و/أو لا يتوفر الحدّ الأدنى من الحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي.

لا توجد بيانات أو المعلومات المتوفرة غير كافية.

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة "سيداو"

لم ينضم الصومال إلى اتفاقية "سيداو".

الدستور

تنص المادة 11 من الدستور المؤقت على أن جميع المواطنين يتمتعون بحقوق متساوية، بصرف النظر عن الجنس، وأنه يجب على الدولة ألا تميز ضد أي شخص على أساس النوع الاجتماعي.

قانون الجنسية

الجنسية

لا تتمتع النساء الصوماليات بحقوق قانونية متساوية مع الرجال في نقل الجنسية إلى أطفالهن أو أزواجهن الأجانب بموجب قانون الجنسية الصومالية لعام 1962.

الصومال

القوانين الجنائية

العنف الأسري
ليس في الصومال قانون بشأن العنف الأسري.

الإغتصاب الزوجي
الاغتصاب الزوجي غير مُجرّم. وتلتزم الزوجة بطاعة زوجها وبواجباتها الخاصة بالعلاقة الزوجية.

الإغتصاب (غير الزوج)
يجرم الاغتصاب بموجب المادة 398 من قانون العقوبات. من جامع شخصًا من الجنس الآخر بالعنف أو التهديد عوقب بالسجن من خمس سنوات إلى 15 سنة.

تبرئة المغتصب عن طريق الزواج
لا يوجد قانون لزواج الضحية من المغتصب. يجوز تطبيق القانون العرفي في مثل هذه الحالات لإبراء الخاطف أو المغتصب إذا كان الزواج من الضحية يحفظ الشرف.

الإجهاض للناجيات من الاغتصاب
يُعَد الإجهاض غير قانوني بموجب المواد 418-422 من قانون العقوبات الاتحادي ويشمل ذلك النساء الناجيات من الاغتصاب.

التحرش الجنسي
تحظر المادة 24 من الدستور المؤقت الاعتداء الجنسي في أماكن العمل. يحظر قانون بونتلاند للجرائم الجنسية لعام 2016 التحرش الجنسي.

جرائم الشرف (العذر المخفف)
يقضي قانون العقوبات بتقليص الأحكام على الشخص الذي يقتل أحد الأقارب من النساء (الزوجة أو الابنة أو الأخت) أو شريكها الجنسي في حالة التعرض إلى غضب شديدٍ مفاجئ "بسبب الجريمة التي لحقت بشرفه أو شرفها وبشرف عائلته أو عائلتها" بعد أن وجدها متلبسة في فعلٍ جنسي.

الزنا
يُعد الزنا جريمة بموجب المادة 422 من قانون العقوبات.

ختان الإناث
تحظر المادة 15 من الدستور المؤقت ختان الإناث. وقد تمت صياغة مرسوم في صوماليلاند وتشريع في بونتلاند بحظر الختان، ولكن في انتظار بدء النفاذ.

الإتجار بالأشخاص
ينص الدستور المؤقت على أنه لا يجوز إخضاع الشخص للعبودية أو الإتجار أو العمل القسري لأي غرض من الأغراض. يتضمن قانون العقوبات بعض جرائم الإتجار بالبشر. ومع ذلك، لا يوجد تشريع شامل لمكافحة الإتجار يتناول تدابير الوقاية والحماية.

العمل بالجنس و قوانين مكافحة البغاء
يجرّم البغاء بموجب المواد 405-408 من قانون العقوبات.

التوجّه الجنسي
يتم تجريم السلوك المثلي بالتراضي بين البالغين بموجب المادة 409 من قانون العقوبات.

قوانين الأحوال الشخصية

الحد الأدنى لسن الزواج
يحدد قانون الأسرة الحد الأدنى لسن الزواج بـ 18 سنة للذكور والإناث. ومع ذلك، يمكن للإناث اللواتي تتراوح أعمارهن بين 16 و 18 عامًا الزواج بموافقة ولي الأمر. نادرا ما يتم تطبيق قانون الأسرة من حيث الممارسة. إذ أنه وفي معظم المناطق، يتم استخدام الشريعة والقوانين العرفية لمعالجة قضايا الأسرة.

ولاية الرجال على النساء
تحتاج المرأة المسلمة موافقة ولي الأمر للزواج. تفتقر النساء والفتيات إلى الحماية القانونية من الزواج المبكر والقسري.

الزواج والطلاق
يستطيع الزوج إنهاء الزواج عن طريق الطلاق. للزوجة الحق في الطلاق لأسباب محددة. على الرغم من أن قانون الأسرة ينص على أن الزواج يقوم على المساواة في الحقوق والواجبات، إلا أن أحكام الشريعة تطبق عمليًا على الزواج والطلاق بما في ذلك واجب الطاعة المفروض على الزوجة.

تعدد الزوجات
يسمح بتعدد الزوجات بموجب الشريعة الاسلامية. يسمح قانون الأسرة بتعدد الزوجات فقط في ظروف محددة محدودة. نادرا ما يتم تطبيق قانون الأسرة من حيث الممارسة.

الوصاية على الأطفال
الأب هو الوصي على الأطفال.

حضانة الأطفال
بعد الطلاق أو الانفصال، تحتفظ الأم بحضانة أطفالها عندما يكونوا صغارًا، ولكن إذا تزوجت الأم تفقد الحضانة.

الميراث
يتم تطبيق قواعد الشريعة الخاصة بالميراث. للمرأة الحق في الميراث ولكن في كثير من الحالات تتلقى أقل من الرجل. تتلقى البنات نصف الحصة التي يتلقاها الأبناء.

قوانين العمل

الحق في الأجر المتساوي عن نفس العمل الذي يقوم به الرجل
تتطلب قوانين موظفي القطاع الخاص في صوماليلاند وبونتلاند أن يحصل العمال والعاملات الذين يقومون بنفس العمل على أجر متساو. ينص الدستور المؤقت على أن كل قانون عمل يجب أن يمتثل للمساواة بين الجنسين.

عاملات المنازل
لا توجد أحكام قانونية محددة بشأن حماية حقوق عاملات المنازل.

الفصل من العمل بسبب الحمل
ينص الدستور المؤقت على أن جميع النساء العاملات لهن حق خاص في الحماية من التمييز. ويحظر على أرباب العمل فصل النساء من العمل بسبب الحمل بموجب قانون موظفي القطاع الخاص لصوماليلاند وبونتلاند.

إجازة الأمومة مدفوعة الأجر
ينص قانون العمل لعام 1972 على أنه يحق للمرأة الحصول على إجازة أمومة لمدة 14 أسبوعًا بنصف الأجر. ينص قانون موظفي القطاع الخاص في صوماليلاند وبونتلاند على أنه يحق للمرأة الحصول على إجازة أمومة لمدة 16 أسبوعًا.

القيود القانونية على عمل النساء
بموجب قانون العمل لعام 1972، يحظر على النساء العمل في العمل الليلي ويمكن تحديد أنواع العمل المحظور للنساء بموجب مراسيم.

السودان

تقييم عدالة النوع الاجتماعي

هل يدعم القانون المساواة بين الجنسين والحماية من العنف؟

يتيح المُلخص المصنف بحسب رموز لونية أدناه مقارنة بين القوانين الوطنية المذكورة في فصل الدولة، والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وتوصيات لجنة الأمم المتحدة للقضاء على العنف ضد المرأة، والتوصيات الصادرة للدولة بموجب الاستعراضات الدورية الشاملة ذات الصلة.

نعم
القانون يكفل المساواة بين الجنسين و/أو الحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي وهو متسق إلى حدّ كبير مع المعايير الدولية. لا يعني التصنيف الأخضر أن القانون مثالي، أو أن عدالة النوع الاجتماعي قد تحققت بالكامل في القضية المعنية.

جزئياً
تم تناول بعض جوانب عدالة النوع الاجتماعي في القانون، ولكن لا تزال هناك أوجه انعدام مساواة كبيرة.

كلا
لا ينص القانون على المساواة بين الجنسين و/أو لا يتوفر الحدّ الأدنى من الحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي.

لا توجد بيانات أو المعلومات المتوفرة غير كافية.

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة "سيداو"

لم ينضم السودان إلى اتفاقية "سيداو". في عام2018، أعلن السودان عن نيته التصديق على اتفاقية "سيداو" مع إبداء تحفظات على بعض المواد.

الدستور

تم تحديث المادة 31 من الدستور الانتقالي السوداني في عام2017 والتي تنص على أن جميع الأشخاص متساوون أمام القانون ولهم الحق دون تمييز بسبب الجنس (وفئات أخرى مدرجة).

قانون الجنسية

الجنسية

ينص الدستور الانتقالي على أن لكل مولود من أم أو أب سوداني حق لا ينتقص في التمتع بالجنسية والمواطنة السودانية. تمت الموافقة على تمرير تعديلات قانون الجنسية إلى البرلمان ليفصل في أمرها.

السودان

القوانين الجنائية

العنف الأسري
ليس لدى السودان قانون للعنف الأسري.

الإغتصاب الزوجي
لا يتم تجريم الاغتصاب الزوجي على وجه التحديد. يقع على عاتق الزوجة واجب طاعة زوجها ويطلب منها الوفاء بالواجبات الزوجية.

الإغتصاب (غير الزوج)
الاغتصاب مُجرّم بموجب المادة 149 من القانون الجنائي لعام 1991. تنطبق عقوبة الإعدام في بعض الأحوال.

تبرئة المغتصب عن طريق الزواج
لا يوجد قانون بزواج الضحية من المغتصب في السودان.

الإجهاض للناجيات من الاغتصاب
بموجب المادة 135 من القانون الجنائي لعام 1991، يكون الإجهاض قانونياً إذا رغبت المرأة الحامل في إجرائه قبل مرور 90 يومًا على الاغتصاب.

التحرش الجنسي
عُدلت المادة 151 من القانون الجنائي في عام 2015 لتجرم التحرش الجنسي.

جرائم الشرف (العذر المخفف)
لا يوجد نص محدد في القانون الجنائي يسمح بتخفيض العقوبة لمرتكبي جرائم الشرف.

الزنا
يعد الزنا جريمة بموجب المواد 145 و146 من قانون العقوبات.

ختان الإناث
تم اعتماد تعديل مقترح على القانون الجنائي لتجريم ختان الإناث من قبل مجلس الوزراء في عام 2016.

الإتجار بالأشخاص
ينص قانون مكافحة الإتجار بالبشر لعام 2014 على تدابير شاملة لمكافحة الإتجار.

العمل بالجنس و قوانين مكافحة البغاء
تحظر المواد 154-156 من القانون الجنائي البغاء.

قوانين الأحوال الشخصية

الحد الأدنى لسن الزواج
المادة 15 من الدستور الانتقالي تحمي الأطفال من الزواج المبكر. قانون الأحوال الشخصية غير واضح فيما يتعلق بسن الزواج القانوني. تنص المادة 215 من قانون الأحوال الشخصية على أن سن الرشد هو 18 سنة. ومع ذلك، تسمح مواد أخرى بزواج القاصر في بعض الحالات.

ولاية الرجال على النساء
تطلب المرأة إذن الزواج من ولي أمرها. يُطلب موافقة الزوجة أيضا، ولكن الولي يمكن أن يبرم عقد الزواج أولا وبعد ذلك يسعى لتحصيل موافقة المرأة.

الزواج والطلاق
يطالب قانون الأحوال الشخصية الزوج بالإنفاق على زوجته. يجب على الزوجة أن تطيع زوجها. للزوج الحرية في تطليق الزوجة. للزوجة الحق في الطلاق لأسباب محددة. كما يمكنها التقدم بطلب للحصول على الخلع دون أسباب إذا تخلت عن حقوقها المالية.

تعدد الزوجات
مسموح بتعدد الزوجات في قانون الأحوال الشخصية.

الوصاية على الأطفال
الأب هو الوصي الطبيعي وهو مسؤول عن الإنفاق.

حضانة الأطفال
بعد الطلاق، تستمر حضانة الأم لأبنائها حتى يبلغ ابنها 7 سنوات وابنتها 9 سنوات. تفقد الأم الحضانة إذا تزوجت ثانية إلا إذا سمحت لها المحكمة بالاحتفاظ بالحضانة مراعاة لصالح الطفل.

الميراث
يحدد قانون الأحوال الشخصية قواعد الميراث للمسلمين، والتي تتبع مبادئ الشريعة. للمرأة الحق في الميراث ولكن في كثير من الحالات تتلقى أقل من الرجل. تتلقى البنات نصف الحصة التي يتلقاها الأبناء.

قوانين العمل

الحق في الأجر المتساوي عن نفس العمل الذي يقوم به الرجل
يقر قانون العمل لعام 1997 بمبدأ الأجر المتساوي عن العمل المتساوي.

عاملات المنازل
تستثنى عاملات المنازل من الحماية بموجب قانون العمل. يتم توفير بعض الحماية بموجب قانون خدم المنازل لعام 1955 على شروط الخدمة فيما يتعلق بعقد الخدمة والأجر والإجازة والمكافأة عند انتهاء الخدمة.

الفصل من العمل بسبب الحمل
لا يوجد حظر محدد على فصل النساء بسبب الحمل في قانون العمل. ومع ذلك، ينص الدستور الانتقالي على أن الدولة تحمي الأمومة والنساء من الظلم وتعزز المساواة بين الجنسين. للموظفات الحكوميات حقوق بموجب قانون الخدمة المدنية.

إجازة الأمومة مدفوعة الأجر
تنص المادة 46 من قانون العمل على أنه يحق للعاملات الحصول على إجازة أمومة مدتها 8 أسابيع براتب كامل. وهذا أقل من معيار منظمة العمل الدولية الذي يبلغ 14 أسبوعاً.

القيود القانونية على عمل النساء
تحظر المادة 19 من قانون العمل على النساء العمل في مهن خطرة أو شاقة أو ضارة بصحتهن.

سوريا

تقييم عدالة النوع الاجتماعي

هل يدعم القانون المساواة بين الجنسين والحماية من العنف؟

يتيح المُلخص المصنف بحسب رموز لونية أدناه مقارنة بين القوانين الوطنية المذكورة في فصل الدولة، والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وتوصيات لجنة الأمم المتحدة للقضاء على العنف ضد المرأة، والتوصيات الصادرة للدولة بموجب الاستعراضات الدورية الشاملة ذات الصلة.

نعم
القانون يكفل المساواة بين الجنسين و/أو الحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي وهو متسق إلى حدّ كبير مع المعايير الدولية. لا يعني التصنيف الأخضر أن القانون مثالي، أو أن عدالة النوع الاجتماعي قد تحققت بالكامل في القضية المعنية.

جزئياً
تم تناول بعض جوانب عدالة النوع الاجتماعي في القانون، ولكن لا تزال هناك أوجه انعدام مساواة كبيرة.

كلا
لا ينص القانون على المساواة بين الجنسين و/أو لا يتوفر الحدّ الأدنى من الحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي.

لا توجد بيانات أو المعلومات المتوفرة غير كافية.

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة "سيداو"

صدقت سوريا على اتفاقية "سيداو" في عام2003، رهناً بتحفظات على المادة 9(2) (الجنسية)، والمادة15(4) (السكن والإقامة)، والمادة16(1) (ج)، و(د)، و(و)، و(ز) (الزواج وفسخه)، والمادة16(2) (زواج الأطفال)، والمادة29(1) (التحكيم في حال نشوب نزاع).

الدستور

تنص المادة33 من دستور عام2012 على أن المواطنون متساوون في الحقوق والواجبات، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أوالدين أو العقيدة.

قانون الجنسية

الجنسية

بموجب قانون الجنسية لسنة1969، لا تتمتع النساء بنفس الحقوق كالرجال في نقل الجنسية لأطفالهن أو لأزواجهن الأجانب.

سوريا

القوانين الجنائية

العنف الأسري
ليس لدى سوريا قانون للعنف الأسري.

الإغتصاب الزوجي
لا يتم تجريم الاغتصاب الزوجي على وجه التحديد. جريمة الاغتصاب في القانون لا تشمل اغتصاب الزوج.

الإغتصاب (غير الزوج)
تجرم المادة ٤٨٩ من قانون العقوبات رقم ١٤٨ لسنة ١٩٤٩ الاغتصاب، باستثناء الزوجة. وتكون العقوبة الإعدام إذا لم يتم المعتدى عليه ١٥ عاماً أو حال وقوع الجرم تحت تهديد السلاح.

تبرئة المغتصب عن طريق الزواج
قد يتم تخفيض عقوبة المُغتصب ومرتكب بعض الجرائم الاخرى إذا تزوج من الضحية بموجب المادة ٥٠٨ من قانون العقوبات. الحد الأدنى للعقوبة هو السجن سنتين.

الإجهاض للناجيات من الاغتصاب
يحظر الإجهاض بموجب المواد ٥٢٥-٥٣٢ من قانون العقوبات، بما في ذلك حالات الاغتصاب.

التحرش الجنسي
لا توجد جريمة محددة للتحرش الجنسي في قانون العقوبات أو قانون العمل. ومع ذلك، وفقا لقانون العقوبات، يشمل السلوك الإجرامي الاعتداء الخادش للحياء.

جرائم الشرف (العذر المخفف)
تنص المادة ١٩٢ من قانون العقوبات على تخفيف العقوبة إذا رأى القاضي أن الدافع كان "شريفًا". تسمح المادة ٥٤٨ بالعذر المخفف لمن فاجأ زوجه في جرم الزنا المشهود.

الزنا
يعد الزنا جريمة بموجب المواد ٤٧٣ - ٤٧٤ من قانون العقوبات.

ختان الإناث
لا يوجد حظر قانوني. لم يتم الإبلاغ عن الختان في سوريا.

الإتجار بالأشخاص
ينص قانون مكافحة الإتجار بالأشخاص رقم ٣ لعام ٢٠١٠ على تدابير شاملة لمكافحة الإتجار.

العمل بالجنس و قوانين مكافحة البغاء
البغاء محظور بموجب المادة ٥١٣ من قانون العقوبات وقانون مكافحة الدعارة لعام ١٩٦١.

قوانين الأحوال الشخصية

الحد الأدنى لسن الزواج
تنص المادة ١٦على أن تكتمل أهلية زواج الفتى بتمام الثامنة عشرة وللفتاة بتمام السابعة عشرة من العمر.
يمكن أن يأذن القاضي بزواج المراهقة بعد إكمالها الثالثة عشرة من عمرها. إذا أرادت فتاة تبلغ من العمر ١٧ عامًا أن تتزوج ولم يعترض ولي الأمر، يأذن القاضي بزواجها.

ولاية الرجال على النساء
يتم تقييد دور الولي على الزواج بحسب قانون الأحوال الشخصية. موافقة المرأة شرط أساسي للزواج. ومع ذلك، يجوز للولي أن يطلب من المحكمة إلغاء الزواج الذي لا يوافق عليه بسبب وضع الزوج الاجتماعي.

الزواج والطلاق
قامت سوريا بإصلاح القانون لتحسين حقوق المرأة في الزواج والطلاق، لكن لا تزال بعض أوجه عدم المساواة قائمة في بعض المجالات. يمكن للزوج أن يختار الطلاق التعسفي بإرادته.

تعدد الزوجات
سُمح بتعدد الزوجات بموجب قانون الأحوال الشخصية، مع خضوعه لاشتراطات. يجب أن يكون للزوج مبرر قانوني وأن يكون قادرًا على الإنفاق على أكثر من زوجة واحدة.

الوصاية على الأطفال
تمنح الوصاية عادة للأب، ولكن يجوز منحها للأم بموافقة القاضي.

حضانة الأطفال
للأم الحق في الاحتفاظ بحضانة الابن حتى يبلغ ١٣ عاماً والابنة حتى تبلغ ١٥ عاماً، شريطة ألا تتزوج الأم من شخص غريب.

الميراث
يحدد قانون الأحوال الشخصية قواعد الميراث، والتي تتبع مبادئ الشريعة. للنساء المسلمات الحق في الميراث ولكن في كثير من الحالات يتلقين أقل من الرجال. تتلقى البنات نصف الحصة التي يتلقاها الأبناء. تتساوى حقوق النساء والرجال في توارث الأرض الزراعية ، وللنساء والرجال الكاثوليك حقوق متساوية في الميراث.

قوانين العمل

الحق في الأجر المتساوي عن نفس العمل الذي يقوم به الرجل
تقر المادة ٧٥ من قانون العمل بمبدأ الأجر المتساوي عن العمل المتساوي.

الفصل من العمل بسبب الحمل
تحظر المادة ٦٧ من قانون العمل على أرباب العمل فصل العاملة بسبب حملها.

إجازة الأمومة مدفوعة الأجر
يحق للمرأة الحصول على إجازة الأمومة التي تدفع من قبل أصحاب العمل بموجب المواد ١٢١-١٢٢ من قانون العمل. ويكون الاستحقاق ١٢٠ يوما للولادة الأولى، و٩٠ يوما للولادة الثانية، و٧٥ يوما للولادة الثالثة. هذا الاستحقاق يتوافق جزئيا مع معيار منظمة العمل الدولية البالغ ١٤ أسبوعا.

القيود القانونية على عمل النساء
تنص المادة ١٢٠ من قانون العمل على أن يحدد الوزير الظروف التي يجوز فيها للمرأة أداء أعمال ليلية أو ضارة صحيا أو أخلاقيا وغيرها من الأعمال التي لا يجوز تشغيل النساء فيها.

علامات المنازل
تستثني المادة ٥ من قانون العمل عاملات المنازل من حماية القانون. هناك بعض الحماية للعمال المنزليين بموجب قرارات وزارة الداخلية المتعلقة بعقود العمل والقوانين المتعلقة بتأشيرات العمل وظروف العمل للعمال المهاجرين.

تونس

تقييم عدالة النوع الاجتماعي

هل يدعم القانون المساواة بين الجنسين والحماية من العنف؟

يتيح المُلخص المصنف بحسب رموز لونية أدناه مقارنة بين القوانين الوطنية المذكورة في فصل الدولة، والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وتوصيات لجنة الأمم المتحدة للقضاء على العنف ضد المرأة، والتوصيات الصادرة للدولة بموجب الاستعراضات الدورية الشاملة ذات الصلة.

نعم
القانون يكفل المساواة بين الجنسين و/أو الحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي وهو متسق إلى حدّ كبير مع المعايير الدولية. لا يعني التصنيف الأخضر أن القانون مثالي، أو أن عدالة النوع الاجتماعي قد تحققت بالكامل في القضية المعنية.

جزئياً
تم تناول بعض جوانب عدالة النوع الاجتماعي في القانون، ولكن لا تزال هناك أوجه انعدام مساواة كبيرة.

كلا
لا ينص القانون على المساواة بين الجنسين و/أو لا يتوفر الحدّ الأدنى من الحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي.

لا توجد بيانات أو المعلومات المتوفرة غير كافية.

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة "سيداو"

صادقت تونس على اتفاقية "سيداو" في عام 1985ورفعت كل التحفظات الخاصة بالاتفاقية في عام 2014، مع الإبقاء على الإعلان العام المتصل بالاتفاقية الذي أكد أن تونس لن تتخذ أي قرار تنظيمي أو تشريعي من شأنه أن يخالف الفصل الأول من الدستور التونسي الذي ينص على أن دين الدولة التونسية هو الإسلام.

الدستور

تنص المادة 21 من دستور عام 2014 على أن المواطنون والمواطنات متساوون في الحقوق والواجبات، وهم سواء أمام القانون دون تمييز.

قانون الجنسية

الجنسية

تتمتع النساء بنفس الحقوق كالرجال في نقل جنسيتهن التونسية لأطفالهن. ومع ذلك، لا يتمتعن بنفس الحقوق التي يتمتع بها الرجال في منح الجنسية لزوج/ة أجنبي/ة.

تونس

القوانين الجنائية

العنف الأسري
تتمتع النساء والفتيات بالحماية بموجب قانون القضاء على العنف المسلط على النساء عدد 58 لعام ٢٠١٧.

الإغتصاب الزوجي
الاغتصاب الزوجي غير مُجرّم على وجه التحديد. تطلب مجلة الأحوال الشخصية من كلا الزوجين "الوفاء بواجباتهم الزوجية وفقاً للعرف". ومع ذلك، ذكرت تونس للجنة "سيداو" أنه يمكن مقاضاة الاغتصاب الزوجي.

الإغتصاب (غير الزوج)
يجرم الاغتصاب بموجب الفصل ٢٢٧ من المجلة الجزائية والذي حدد مفهوم الاغتصاب بأنه كل فعل يؤدي إلى إيلاج جنسي مهما كانت طبيعته والوسيلة المستعملة ضد أنثى أو ذكر بدون رضاه.

تبرئة المغتصب عن طريق الزواج
كانت تبرئة المغتصبين الذين تزوجوا ضحاياهم متاحة في السابق بموجب الفصل ٢٢٧ مكرر من المجلة الجزائية. وقد برأ الفصل ٢٣٩ الرجل من العقاب بتهمة اختطاف امرأة إذا تزوجها. تم إلغاء هذه البنود من المجلة الجزائية في ٢٠١٧.

الإجهاض للناجيات من الاغتصاب
الإجهاض غير مُجرّم. يسمح الفصل214 من المجلة الجزائية بالإجهاض خلال الأشهر الثلاثة الأولى من الحمل على شرط أن يكون ذلك من طرف طبيب مباشر لمهنته بصفة قانونية في مؤسسة استشفائية أو صحية مرخصة.

التحرش الجنسي
يحظر التحرش الجنسي بموجب الفصل ٢٢٦ من المجلة الجزائية.

جرائم الشرف (العذر المخفف)
التخفيف من العقوبة لمرتكبي جرائم "الشرف" ضد النساء والفتيات التي وقعت في ارتكاب الزنا لم يعد ساريا. ألغي ذاك الفصل من المجلة الجزائية في عام ١٩٩٣.

الزنا
يعد الزنا جريمة بموجب الفصل ٢٣٦ من المجلة الجزائية.

ختان الإناث
يحظر الفصل221 في المجلة الجزائية البتر الجزئي أو الكلي للعضو التناسلي للمرأة.

الإتجار بالأشخاص
ينص القانون رقم ٦١ لعام ٢٠١٦ المتعلق بمنع الإتجار بالأشخاص على اتخاذ تدابير شاملة لمكافحة الإتجار.

العمل بالجنس و قوانين مكافحة البغاء
يجرم الفصل ٢٣١ من المجلة الجزائية البغاء بخلاف ما ينظمه القانون. وينظم المرسوم الصادر في عام1942 شروط الممارسة القانونية للبغاء في منازل محددة، مع اشتراط أن يخضع العاملون في تجارة الجنس للفحص الصحي ودفع الضرائب والتسجيل في وزارة الداخلية.

التوجّه الجنسي
يجرم السلوك المثلي. يحظر اللواط بموجب الفصل ٢٣٠ من المجلة الجزائية.

قوانين الأحوال الشخصية

الحد الأدنى لسن الزواج
السن القانوني للزواج للزوج والزوجة هو 18 سنة. من الممكن في حالات استثنائية إبرام عقد زواج دون السن المحددة بعد الحصول على إذن خاص من المحكمة، والذي يُمنح فقط لأسباب جدية وللمصلحة الواضحة للزوجين.

ولاية الرجال على النساء
لا يوجد أي شرط قانوني بأن يوافق ولي الأمر على زواج امرأة بالغة أو أن يوقع على عقد الزواج.

الزواج والطلاق
للنساء والرجال حقوق متساوية في معظم جوانب الزواج والطلاق. يطالب القانون بالزواج بالتراضي. تنص مجلة الأحوال الشخصية على الطلاق القضائي وتضمن حقوقا متساوية للطلاق لكل من النساء والرجال.

تعدد الزوجات
يحظرتعدد الزوجات في قانون الأحوال الشخصية.

الوصاية على الأطفال
الأب هو الوصي على أولاده. وقد نقح المشرع مجلة الأحوال الشخصية بمقتضى القانون عدد ٧٤ لعام ١٩٩٣ لتمكين النساء من ممارسة بعض صلاحيات الوصاية على الأطفال.

حضانة الأطفال
للقضاة حرية التصرف في منح الحضانة للأم أو الأب بناءً على المصالح الفضلى للطفل. تفقد الأم بعد الطلاق الحضانة إلا إذا حكمت المحكمة أن من مصلحة الطفل الفضلى منح الحضانة لأم متزوجة، أو إذا كان الزوج من محارم الطفل أو الطفلة.

الميراث
تحدد مجلة الأحوال الشخصية قواعد الميراث، والتي تتبع مبادئ الشريعة. للنساء الحق في الميراث ولكن في كثير من الحالات يتلقين من الميراث نصيبًا أقل من الرجال. تتلقى البنات نصف الحصة التي يتلقاها الأبناء.

قوانين العمل

الحق في الأجر المتساوي عن نفس العمل الذي يقوم به الرجل
للنساء الحق في أجر متساو عن نفس العمل الذي يتقاضاه الرجال. تحظر المادة 5 مكرر من مجلة الشغل التمييز بين الرجال والنساء في تطبيق القانون.

الفصل من العمل بسبب الحمل
يحظر الفصل20 من مجلة الشغل على أرباب العمل فصل العاملة بسبب الحمل.

إجازة الأمومة مدفوعة الأجر
ينص الفصل ٦٤ من مجلة الشغل على أنه يحق للعاملات الحصول على إجازة أمومة مدتها ثلاثين يوما. وهذا أقل من معيار منظمة العمل الدولية الذي يبلغ 14 أسبوعاً.

القيود القانونية على عمل النساء
تتضمن مجلة الشغل قيودا قانونية على توظيف المرأة في القيام بالعمل الليلي والتعدين والخردة المعدنية.

عاملات المنازل
لا تستفيد عاملات المنازل من الأحكام الوقائية في مجلة الشغل. تخضع علاقة العاملة المنزلية بصاحب العمل لقانون الوظيفة العمومية.

اليمن

تقييم عدالة النوع الاجتماعي

هل يدعم القانون المساواة بين الجنسين والحماية من العنف؟

يتيح المُلخص المصنف بحسب رموز لونية أدناه مقارنة بين القوانين الوطنية المذكورة في فصل الدولة، والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وتوصيات لجنة الأمم المتحدة للقضاء على العنف ضد المرأة، والتوصيات الصادرة للدولة بموجب الاستعراضات الدورية الشاملة ذات الصلة.

نعم
القانون يكفل المساواة بين الجنسين و/أو الحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي وهو متسق إلى حدّ كبير مع المعايير الدولية. لا يعني التصنيف الأخضر أن القانون مثالي، أو أن عدالة النوع الاجتماعي قد تحققت بالكامل في القضية المعنية.

جزئياً
تم تناول بعض جوانب عدالة النوع الاجتماعي في القانون، ولكن لا تزال هناك أوجه انعدام مساواة كبيرة.

كلا
لا ينص القانون على المساواة بين الجنسين و/أو لا يتوفر الحدّ الأدنى من الحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي.

لا توجد بيانات أو المعلومات المتوفرة غير كافية.

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة "سيداو"

انضم اليمن إلى اتفاقية "سيداو" في عام1984. ووضع تحفظًا على المادة29 (1) المتصلة بتسوية المنازعات الخاصة بتطبيق وتفسير الاتفاقية عن طريق التحكيم أمام محكمة العدل الدولية.

الدستور

توفر المادة41 من دستور عام1991 على أن المواطنون جميعهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة.
تكفل المادة75 من مسودة الدستور لعام2015 عدم التمييز على أساس الجنس.

قانون الجنسية

الجنسية
يمكن للمرأة أن تمنح جنسيتها لأطفالها ولكنها لا تتمتع بنفس الحقوق التي يتمتع بها الرجل في نقل الجنسية إلى الزوج الأجنبي.

اليمن

القوانين الجنائية

العنف الأسري
لا يوجد تشريع خاص لمكافحة العنف الأسري.

الإغتصاب الزوجي
الاغتصاب الزوجي غير مُجرّم. ويلزم قانون الأحوال الشخصية المرأة بأن تطيع زوجها. وتفسر المحاكم هذا الالتزام بأنّ المرأة لا يمكنها رفض طلب الزوج باللقاء الجنسي.

الإغتصاب (غير الزوج)
يجرم الاغتصاب بموجب قانون العقوبات رقم ١٢ لسنة ١٩٩٤.

تبرئة المغتصب عن طريق الزواج
لا يوجد حكم محدد في قانون العقوبات يبرئ المغتصب الذي يتزوج من ضحيته.

الإجهاض للناجيات من الاغتصاب
يحظر الإجهاض بموجب المواد ٢٣٩ و ٢٤٠ من قانون العقوبات. ولا يوجد استثناء للناجيات من الاغتصاب.

التحرش الجنسي
لا توجد جريمة محددة تتعلق بالتحرش الجنسي. وقد تخضع بعض أنواع المضايقة لإطار جرائم الأعمال الخادشة لحياء النساء والفتيات، والتي يعاقب عليها بموجب المادتين ٢٧٣ و٢٧٥ من قانون العقوبات.

جرائم الشرف (العذر المخفف)
تنص المادة ٢٣٢ من قانون العقوبات على عقوبة مخففة لجرائم الشرف الذي ترتكب ضد النساء المتلبسات بجريمة الزنا.

الزنا
يُعد الزنا جريمة بموجب المادة ١٢ من قانون العقوبات.

ختان الإناث
يحظر مرسوم وزاري صدر عام ٢٠٠١ إجراء عمليات ختان الإناث في المستشفيات والعيادات العامة والخاصة، ومع ذلك، فإن المرسوم لا يفرض عقوبات محددة على من يخالف الحظر.

الإتجار بالأشخاص
لا يوجد قانون شامل لمكافحة الإتجار بالبشر يجرم جميع أشكال الإتجار ويعالج تدابير الوقاية والحماية. هناك حد أدنى من الحماية القانونية ضد الإتجار بالبشر.

العمل بالجنس و قوانين مكافحة البغاء
يجرم الاشتغال بالجنس بموجب المادة ٢٧٨ من قانون العقوبات ويعاقب على ذلك بالسجن لمدة لا تزيد على ثلاث سنوات أو غرامة مالية. كما قد يتعرض المشتغلون بالجنس لخطر الملاحقة القضائية بتهمة الزنا، والذي تفرض عليه عقوبات مشددة.

التوجّه الجنسي
يجرم السلوك المثلي بموجب المواد ٢٦٤ و ٢٦٨ من قانون العقوبات.

قوانين الأحوال الشخصية

الحد الأدنى لسن الزواج
لم يحدد قانون الأحوال الشخصية وتعديلاته الحد الأدنى لسن الزواج.

ولاية الرجال على النساء
يتطلب قانون الأحوال الشخصية من ولي أمر الموافقة على زواج المرأة والتوقيع على عقد الزواج. وينص القانون على ضرورة رضا المرأة نفسها وقد أجاز قانون الأحوال الشخصية في المادة ١٨ منه للمرأة أن تلجأ إلى القضاء في حال رفضت زيجة رتبها ولي أمرها.

الزواج والطلاق
لا تتمتع المرأة بحقوق متساوية في الزواج والطلاق. وتلزم المرأة بأن تطيع زوجها. يمتلك الرجل الحق بتطليق زوجته من طرف واحد عن طريق فسخ العقد دون اللجوء إلى المحكمة. وللنساء الوصول على أنواع محدودة من الطلاق لا يمكن تحصيلها إلا من المحكمة.

تعدد الزوجات
مسموح بتعدد الزوجات في قانون الأحوال الشخصية.

الوصاية على الأطفال
يتمتع الأب فقط بحق الوصاية على أطفاله. وبعد الطلاق، يظل الأب الوصي القانوني على الأطفال ويتحمل مسؤولية الإنفاق عليهم.

حضانة الأطفال
يتم منح الحضانة عادة للأم إلى أن يبلغ الابن ٩ سنوات والابنة ١٢ سنة. وتفقد المرأة المطلقة حقها في الحضانة إذا تزوجت.

الميراث
يحدد قانون الأحوال الشخصية قواعد الميراث وفقا للشريعة الاسلامية. للمرأة الحق في الميراث ولكن في كثير من الحالات تتلقى أقل من الرجل. تتلقى البنات نصف الحصة التي يتلقاها الأبناء.

قوانين العمل

الحق في الأجر المتساوي عن نفس العمل الذي يقوم به الرجل
للنساء الحق في الأجر المتساوي عن نفس العمل الذي يتقاضاه الرجل بموجب المادة ٦٧ من قانون العمل، رقم ٥ لسنة ١٩٩٥.

عاملات المنازل
تثتثنى عاملات المنازل من قانون العمل بموجب المادة ٣، وبالتالي لا يستفدن من تدابير الحماية التي يتيحها القانون.

الفصل من العمل بسبب الحمل
تحظر المادة ٤٥ من قانون العمل على أرباب العمل فصل المرأة أثناء إجازة الأمومة بسبب حملها.

إجازة الأمومة مدفوعة الأجر
تنص المادة ٤٥ من قانون العمل على حق المرأة في إجازة أمومة بأجر كامل قوامها ٧٠ يوماً، ويدفعها صاحب العمل مباشرة. وهذا أقل من مدة ١٤ أسبوعا التي تتطلبها معايير منظمة العمل الدولية.

القيود القانونية على عمل النساء
تحظرالمادة ٤٦ من قانون العمل عمل تشغيل النساء في بعض المهن التي تعتبر خطرة أو شاقة أو مضرة صحيًا واجتماعيًا. ولا يجوز تشغيل النساء ليلا إلا في شهر رمضان وفي الأعمال التي تحدد بقرار من الوزير.